الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر
- سعيدة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وتنمية

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الجزائرية

دراســـــــــــــة حالـــــــــــــة مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البيّض

من اعداد:
- خيرة مجدوبي

تحت إشراف الأستاذ
أ / الشيخ عتيق

أعضاء لجنة المناقشة والتحكيم

الدكتور(ة): زبيري رمضان رئيسا

الأستاذ(ة):عتيق الشيخ مشرفا

الأستاذ(ة):بن دادة لخضر مناقشا

السنة الجامعية: 1436 هـ/ 1437 هـ - 2015 م/ 2016م

إهداء

إلى روح والدتي الكريمة رحمها الله و أسكنها فسيح جناته

وأفاض عليها من نبع حنانه وعطفه

إلى أبي الغالي حفظه الله ورعاه

إلى روح زميلي "سلاخ محمد"رحمه الله واسكنه فسيح جناته

كما أهدي ثمرة عملي إلى أخي الغالي عبد الحميد والى إخوتي وأخواتي والى الكتكوت "آدم" والكتكوتة "بسملة سلسبيل"والى كل عائلة "مجدوبي"

والى عائلة"نوري"و"داودي"و "بلحية"

والى اعز الصديقات:فاطمة ،زهرة ،هدى ،نسيمة ،حنان،حكيمة،نوال،خيرة ،حسيبة،أمينة،زهور ،اكرام،زهرة،سارة ،حليمة،سميرة

الى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد

تشكرات

قبل كل شيء الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل فالفضل و المنّة له وحده

وعملا **بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:**

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله " حديث صحيح.

أتوجه بالشكر الجزيل للوالد والإخوة الذين كان لهم الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل

وسيرا على خطى الشاعر الذي قال :

قم للمعلم وفه تبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل" **عتيق الشيخ** " الذي كرمني بقبول الإشراف على هذا البحث وشملني بعاطفة الأخوة الصادقة وتشجيعه الدائم وملاحظاته العلمية الدقيقة

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأساتذة الكرام: **العطري علي،زبيري رمضان ،ولد صديق الميلود،شاربي محمد،بروسي رضوان،طارق عاشور،**

و أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذي كان لي شرف إطلاعهم على جهدي المتواضع و إسهامهم في تقويمه

و أوجه شكري إلى موظفي مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البيّض على المساعدات والتسهيلات التي قدموها لي في الحصول على البيانات اللازمة للبحث.

أقدم شكري لعمال مكتبة السعادة بالبيّض خاصة **حكيم** و **أحمد** .

كما أوجه شكري الخالص لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل .

قال الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

{ إنِمَا يخشَى اللهُ مِن عبَادِهِ العُلمَاء }

صدق الله العظيم

الآية 28 من سورة فاطر

وقال جل جلاله

بسم الله الرحمن الرحيم

{ يَرفَع اللهُ الذِينَ آمنوُا مِنكُم والذِينَ أُوتُوا العِلمَ دَرَجاَت }

صدق الله العظيم

الآية 11 من سورة المجادلة

المقدمة

العامة

مقدمة عامة

الإطار العام للدراسة:

لا شك أن الدول تسعى جاهدة إلى تحقيق أقصى ما تستطيع من حياة اقتصادية واجتماعية وسياسية كريمة للإنسان ومعتمدة في ذلك وسائل مختلفة من أجل تحقيق التنمية الشاملة ، وذلك في ظل الظروف الاقتصادية الحالية والوضع الدولي الراهن وتوسيع ظاهرة العولمة ومحاولة الوصول إلى التكامل الاقتصادي ، كل هذه العوامل ساعدت على ظهور الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت من المواضيع الهامة التي تشغل أذهان متخذي القرار لما تتمتع به من أهمية وقدرة على دعم التنمية من جهة والنهوض بالأنشطة الإنتاجية من جهة أخرى ، فتعتبر وسيلة وطريق لتحقيق التنمية والرفاه للمواطنين خاصة في الدول النامية ضعيفة الإمكانيات وذات الموارد المحدودة .

اليوم وفي الوقت الراهن شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام العديد من الباحثين والمنظمات الدولية ، لما لها من مميزات وخصائص تجعلها تحتاج إلى سياسات خاصة بها، ولقد شرعت العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO" والبنك الدولي إلى رفع شعار دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأقامت لهذا الغرض أقسام ووحدات خاصة بها .

ففي السنوات الأخيرة عرفت التنمية تحوّلات وشهدت معظم الدول باختلاف درجات النمو فيها بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاعت أن تحقق أهداف إنمائية أساسية ، ويظهر جليا دورها في خلق فرص عمل جديدة ، وارتفاع الصادرات وقدرتها على الابتكار ، وفعالية الاستثمار ، وكفاءة استيعاب التكنولوجيا وهذا بغرض تحقيق أهداف اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية، مما زاد من اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بها حيث ارتفع عددها لتصبح أقوى وأهم أدوات عناصر التنمية والتطور ، ولكن من أجل أن يقوم هذا القطاع بدوره يجب

توفير البيئة اللازمة التي تساعده على نموه واستمرارية وذلك بوضع السياسات الخاصة التي تساعد على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبيّن دورها ومدى مساهمتها في رفع الاقتصاد .

فالجزائر كغيرها من الدول تحاول تطوير اقتصادها ، فشهدت التنمية تحوّلات ومراحل مختلفة حيث عرفت فترة الاستقلال الاعتماد على المؤسسات العمومية والمجمعات الضخمة بسبب ارتفاع أسعار البترول واستمر الحال إلى غاية الأزمة البترولية العالمية سنة 1986 ، والذي شهد فيها انخفاض جعل الدولة تغيّر من سياستها كباقي الدول التي تعتمد على البترول في سياستها الاقتصادية وجاء التفكير في خطة للإنعاش الاقتصادي ، فعملت على هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة وتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة وإنشاءها بصفة رسمية، وفتح المجال أمام الخواص وهذا انطلاقا من تيّقّنها بأنه لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للميزة الأساسية المتمثلة في امتصاص البطالة وخلق الثروة ،ومع التغيّرات البيئية والدولية وظهور العولمة والتقدم التكنولوجي عملت الجزائر على تكييف منظومتها التشريعية من أجل ترقية واستثمار هذا القطاع .

فالجزائر قامت بتوجيه مزيد من الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات القليلة الماضية ، وهذا من خلال وضع جملة من السياسات والإجراءات التشجيعية فكل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر تبيّن وتؤكد على أن الاقتصاد الجزائري في المرحلة الراهنة يحتاج إلى إتباع إستراتيجيات واضحة وسياسات سليمة لرفع المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق مناصب شغل ، والزيادة في الناتج الداخلي وتنمية الصادرات ، وتحقيق التوازن الجهوي، والتنمية المحلية ، والقضاء على الفقر ، والدخول في مسار الاندماج الاقتصادي العالمي على أوسع نطاق، ولا بد من إنشاء أجهزة تمويل مميزة لهذه المؤسسات كالبنوك التجارية والاستفادة من التجارب العالمية، حيث استقطبت المشاريع الصغيرة والمتوسطة اهتمام جل الدول وتصدرت أجندة الأولويات في مختلف البرامج الاقتصادية ، وأصبحت تجارب هذه الدول تعد من التجارب العالمية الرائدة مثل إيطاليا ، كوريا الجنوبية مما حققته من تنمية واستثمار ورفع من اقتصادها ونظرا للدور الذي لعبته تلك المشاريع في خلق التوازن بين زيادة الإنتاج

وإتاحة فرص العمل ، والمساهمة في الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي لتتحول بذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى بارومتر لضبط مقدار حركية وحيوية السوق، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق وكالاتها تسعى جاهدة لتحقيق التنمية ، واسترجاع التوازنات الاقتصادية متجاوزة في ذلك العراقيل والصعوبات التي تواجهها ، ومن هنا تتلخص المشكلة المحورية التي تعالجها هذه الدراسة فيما يلي:

إلى أي مدى يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة احتواء مسالة التنمية والعمل على تحقيقها ؟وما الدور الذي لعبته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر؟وما مدى تقييم هذا الدور في ولاية البيض؟

هذه المشكلة تطرح مجموعة من التساؤلات :

1 . ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما العراقيل التي تواجهها ؟

2 . ما مفهوم التنمية ؟

3 . ما الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمليات التنموية في الجزائر ؟

4 . هل يمكن تعميم بعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال على الجزائر ؟

5- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بولاية البيض؟

❖ **الفرضيـــــات:**

1. قد يمكن أن يكون للمعايير دور في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،ويمكن أن يرجع كل تعريف حسب التشريع القانوني لكل دولة ،ولها مجموعة من الخصائص تؤهلها إلى القيام بالدور الفعال ،كما تواجهها مجموعة من المشاكل والعراقيل تحول دون تحقيق أهدافها.

2 . التنمية عملية مستمرة ومعقدة قائمة على قواعد وإجراءات معيّنة ولها أبعاد اقتصادية ،سياسية ،اجتماعية.

3 . تعتمد الجزائر على جملة من السياسات والهيئات تمكّنها من الاستغلال الأمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يدفع بعجلة التنمية.

4 . لايمكن تعميم التجارب الدولية لاختلاف الظروف ولكن يمكن الاستفادة منها.

5 . قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البيض يلعب دورا رياديا في تحقيق التنمية وهذا لحاجة الولاية للمشاريع التنموية في جميع المجالات.

❖ **أهمية الدراسة :**

لهذا الموضوع أهمية وتكمن في أهمية علمية وأخرى عملية:

✓ **الأهمية العلمية:**

- إرساء مختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشكيل تصور نظري متكامل حول التنمية .

✓ **-الأهمية العملية:**

- الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الرفع باقتصاديات الدول وفي جميع المجالات.
- الإصلاحات الكبيرة التي سخرتها الجزائر لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- محاولة تطبيق قواعد التنمية والعمل على تحقيقها.

❖ **الهدف من الدراسة :**

يهدف هذا البحث عموما إلى:

. التحقق من الفرضيات المقترحة .

. التمييز بين الإمكانات والمعيقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول واقتراح حلول للمشاكل التنموية والبيئية .

ـ إعطاء مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية، التأهيل وتوظيفها بطريقة سليمة لإبراز جوانب متعلقة بموضوع البحث.

.كشف أسرار ورموز هذا الموضوع خاصة وقد كثر حوله الحديث مع الأزمة الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار البترول والتركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخروج من الأزمة، وكذا إستراتيجية الوزارة المختصة في إعادة بعث المؤسسات من جديد.

. استقراء الجداول والإحصائيات في معالجة وضعيات إشكالية التنمية.

. الدراسة والتحليل ومحاولة إعطاء نظرة تقييمية للموضوع .

أسباب اختيار الموضوع :

إن اختيار هذا الموضوع يعود إلى عدة أسباب :

✓ **الأسباب الذاتية :**

. الميول الشخصي لمجال الاستثمارات.

. التحلي بروح المسؤولية والرغبة في إحداث التنمية .

. بحكم التخصص الذي نزاول دراسته.

✓ **الأسباب الموضوعية :**

-معرفة أكثر حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومميزاتها التي جعلتها الجزائر كبديل ومستقبل ما بعد البترول مما جعل الدولة تركز كل جهودها لجعلها أكثر تنافسية وديناميكية.

-الرغبة في الدخول كعاملة في هذا القطاع تم اختياري لهذا الموضوع بغية الربط بين المعارف النظرية والتطبيقية (تطوير المعرفة من اجل أداء متميز).

-الوعي التام بأن الاستثمار هو الركيزة الأساسية.

❖ **أدبيات الدراســـة:**

لقد تناولنا الموضوع من خلال مذكرات ماجستير وملتقيات وطنية تبين دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية.

ـ ملتقى عربي احتضنته الجزائر تحت عنوان " الجزائر قبلة الصناعات العربية الصغيرة والمتوسطة يوم 14 – 15 مارس 2010.

وتم الاستفادة من التوصيات والاقتراحات الناجمة عن ذلك .

. مقالات باللغة العربية والفرنسية في هذا المجال.

. وجود مجموعة من الكتب في مجال التنمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **النطاق الزماني و المكاني للدراسة:**

- تم دراسة هذا الموضوع من الجانب النظري من خلال التركيز على البعد التنموي .

- النطاق الزماني: تمت دراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر من 2008 الى2014

أما الدراسة الميدانية تتعلق بمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البيض في الفترة ما بين 2012-2015.

❖ **منهجية الدراســـة :**

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة وصدق الفرضيات المقترحة اعتمدنا على:

✓ **المنهج الوصفي التحليلي :**

إعتمدناه في الجانب النظري من اجل معرفة مختلف المفاهيم والمصطلحات الخاصة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية وتمّ استعمال الكتب والمذكرات والملتقيات والمطويات المقدمة من طرف الهيئات المعنية:

. مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بولايتي سعيدة البيض .

. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية البيض .

✓ **المنهج الإحصائي.**

باعتمادنا على النشريات الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

✓ **منهج دراسة الحالة :**

مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البيض.

❖ **مقاربات الدراســة:**

المقاربات التحليلية المستخدمة في هذا البحث هي:

- الاقتراب القانوني المؤسسي: المراسيم التنفيذية والتشريعات القانونية.

-اقتراب تقييم وتقويم أداء المؤسسة.

❖ **الصعوبـــــات:**

- صعوبة الحصول على البيانات والإحصائيات المتعلقة بالدراسة.

- الغياب الفادح للإحصائيات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية بولاية البيض.

وهذا لا ينفي استفادتنا من المعلومات المتوفرة.

❖ **تقسيمات الدراسة:**

لدراسة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية،تناولنا في الفصل الأول إطار نظري حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية،وحيث تمّ تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث الأول إطار نظري حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،المبحث الثاني عموميات حول التنمية ،أما المبحث الثالث كان تحت عنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية.

وتناولنا في الفصل الثاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتفعيل التنمية في الجزائر ويحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث،الأول يعالج تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشأتها وتطورها والثاني يتمحور حول مساهمة هذه المؤسسات في التنمية الجزائرية،والمبحث الثالث تمّ التطرق إلى تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأخيرا الفصل الثالث تناولنا فيه الدراسة التطبيقية والتي تخص مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البيض ودورها في تحقيق التنمية وتمّ تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث،المبحث الأول يعرض عموميات حول المديرية والمبحث الثاني دور القطاع في تحقيق التنمية بالولاية ،أما المبحث الثالث يتمحور حول تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بولاية البيض.

الفصل الأول

إن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموضوعات التي تلقى اهتمام الحكومات والباحثين فيها ، باعتبارها تساهم بشكل رئيسي في تحقيق التنمية وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، ولقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه بالرغم من المعوقات والمشاكل التي تعترض سبل نموها وتوسعها ، وذلك من خلال الخصائص التي تتميز بها والتي تجعلها قابلة للتأقلم مع جميع الاقتصاديات مهما اختلفت درجة النمو والإمكانيات المتوفرة لديها.

حيث أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل إحدى الأولويات التي أعطتها الحكومة أهمية كبيرة خصوصا في ظل التغيرات التي تعرفها اقتصاديات الدول وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: إطار مفاهيمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: إطار نظري حول التنمية.

المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة برز لوجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تحديد مفهومها صعوبات ومقاييس ولهذا نجد تصنيفات مختلفة وهذه التصنيفات تحدد لنا اختلاف في الوظائف المتعددة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وإن انتشار هذه المؤسسات يعود إلى عوامل مختلفة ورغم وجود عراقيل إلا أنها كان لها صدى واسع وأهمية كبيرة في تحقيق التنمية للدولة .

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع إلى اختلاف المكان ومجال النشاط وطبيعته، فيختلف ما بين دوّل متقدمة ودوّل نامية، وذلك تبعا للظروف البيئية المحيطة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى التقنية لكل دولة.

أولا:العوامل المؤثرة في عدم إعطاء تعريف موّحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن إعطاء مفهوم موّحد بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الأخرى يخضع لعوامل منها:

1 – 1: العوامل الاقتصادية

وتضم ما يلي :

أ . اختلاف مستويات النمو:

يتمثل في عدم تكافؤ التنمية لقوى الإنتاج ، فاختلاف الإمكانيات ومعدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى اختلاف المفهوم والحجم ، الذي على أساسه تصنّف المؤسسة إلى كبيرة أو صغيرة ، فالمؤسسة* التي تصنف على أنها صغيرة ومتوسطة في إحدى الدول المتقدمة مثلا في الولايات م أ أو اليابان ، قد تعتبر كبيرة في بعض الدول النامية كالجزائر وسوريا.[1]

*المؤسسة: كيان اجتماعي ذو أهداف محددة يعمل بموجب أنشطة وأجهزة وضمن حدود متعارف عليها .

[1] –كمال دمدوم . **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج بين الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية .** مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد 02 ، الجزائر 2000 ،ص 184 .

ب . اختلاف طبيعة النشاط:

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغيّر من أحجام المؤسسات ويميّزها من فرع لأخر ، فالمؤسسات الصناعية هي غير المؤسسات التجارية وتختلف أيضا لاختلاف العمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها ،كما تحتاج إلى يد عاملة كبيرة مؤهلة ومتخصصة ، وهذا لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية، أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسة الصناعية تحتاج إلى هيكل تنظيمي معقد عكس المؤسسات التجارية التي لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقد.[2]

1 – 2 : العوامل التقنية

يظهر العامل التقني من خلال مستوى الاندماج بين المؤسسات فعندما تكون هذه المؤسسات أكثر قابلية للاندماج يؤدي هذا إلى توّحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر ، بينما تكون العملية الإنتاجية موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

1 – 3: العوامل السياسية

يظهر هذا من خلال وضع السياسات والإستراتيجيات التنموية من طرف الدولة ومدى اهتمامها بالقطاع والمؤسسات والهيئات التي تسهر على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

ثانيا : معايير التصنيف

معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى معايير كمية وأخرى نوعية:

2 – 1 : المعايير الكمية

---

[2] . كمال دمدوم . **مرجع سابق الذكر** . ص 184 .

[3] . راجع خوني- حساني رقية . **أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** . الدورة التدريبية حول تمويل pme وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية سطيف 25 – 28 ما ي2003 ،ص 03 .

إن صغر أو كبر المؤسسة يستند إلى جملة من المعايير والمؤشرات الكمية، وهذه المعايير تتناول الجوانب الكمية التي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية والتي يمكن بمقتضاها جمع البيانات الإحصائية من أجل الاستفادة منها، وهي تساعد الجهات التنظيمية على مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تأدية دورها بوضوح.[4]

2 – 1 – 1 : معيار رأس المال

يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية، فهو يعبّر عن حجم الأموال المستثمر فيها، ويرى أصحاب هذا الرأي أن رأس المال المستخدم بالمؤسسة قد يكون الأكثر فاعلية للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم.[5]

ويقصد برأس المال المستثمر رأس مال طويل الأجل المستعمل في تمويل الأصول الثابتة.

2 – 1 – 2 : معيار رقم الأعمال:

يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية بالإضافة إلى قياس التكلفة والمنفعة .

2 – 1 – 3 : معيار العمالة (عدد العاملين) :

يعتبر من أهم المعايير استعمالا وذلك بما له من مميزات:

- بساطة الاستخدام والتطبيق.
- سهولة الحصول على المعلومة .
- الثبات النسبي.

[4] . سعد عبد الرسول محمد . **الصناعات الصغيرة كمدخل للتنمية المحلية**. المكتب العلمي للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ،1998 ،ص19.

[5] . نعيمة برودي– **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية** –الملتقى الدولي ،جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص 17 .

فتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد العمال يختلف من دولة إلى أخرى، ففي الدول الصناعية المؤسسة الصغيرة تضم 500 على الأقل وفي الدول النامية تضم من 20 إلى 100 عامل.[6]

2 – 2 : المعايير النوعية

إن المعايير الكمية وحدها لا تكفي لتحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك وجب إدراج جملة من المعايير النوعية ونجملها فيما يلي:

2 – 2 – 1: المعيار القانوني

يتوّقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيه وطريقة تمويله، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأس مالها كبيرا مقارنة بالمنشآت الفردية، ووفقا لهذا المعيار تقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع منشآت الأفراد وشركات الأشخاص العائلية والتضامنية.[7]

2 – 2 – 1 : معيار الاستقلالية

يقصد به الاستقلالية والمسؤولية المباشرة للمالك الذي تعود له كل القرارات داخل المؤسسة وإدارة شؤون مشروعه بنفسه.[8]

2 – 2 – 3 : معيار الإدارة (التنظيم)

يقصد بهذا المعيار أن يمارس صاحب المشروع معظم أو جميع المهام الإدارية الموكلة له.

وتصنّف المؤسسة إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة حسب هذا المعيار إذا توفرت فيه الخصائص التالية:

-الجمع بين الملكية والإدارة.

-قلة عدد مالكي رأس المال.

---

[6] . داخباية عبد الله . **مؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة** . دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع ، الإسكندرية 2013 ، ص 14.

[7] . هايل عبد المولى طشطوش . **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية** – دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط 1 ، 2012 ، 1433هـ ،ص26.

[8] . رابح خوني . حساني رقية – **مرجع سابق الذكر** –ص 03 .

-ضيق نطاق العمل.

- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.[9]

دراسة "JE BOTTON" حول المعايير النوعية:

من خلال نتائج الدراسة التي قام بها البرفسور "jebotton" في بريطانيا في سنوات الستينات (1960) عرّف خلالها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على ثلاثة معايير هي:

- أن تكون المؤسسة مسيّرة من طرف مالكها بصفة شخصية.
- أن تكون حصتها في السوق محدودة.
- أن تكون مستقلة .

فحسب البروفسور" Jebotton" أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تدار من طرف أصحابها أي مالكيها بطريقة مباشرة ،كما تتميز هذه المؤسسات بهيكل تنظيمي أفقي ، أي عدم وجود تفويض للمسؤوليات من طرف مالك المؤسسة .

كما يرّكز البروفسور "jebotton" على أن حصة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في السوق تكون محدودة فغالبا ما تكون حصتها في السوق ضعيفة ، بحيث لا تستطيع التأثير بصورة فعالة في أسعار البيع ، وذلك عن طريق تغيير كميات السلع التي تنتجها .

أما المعيار الثالث الذي اعتمده البروفسور" jebotton" والمتمثل في الاستقلالية أي أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إلى مؤسسة كبيرة لا تصنّف ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ففروع الشركات الكبرى لا يمكن اعتبارها مؤسسات صغيرة أو متوسطة حتى ولو توفرت فيها الشروط السابقة.[10]

[9] . هايل عبد المولى طشطوش . **مرجع سابق الذكر** . ص 27 .

ثالثا : التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3 – 1 : التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي:

يميّز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي:

أ . المؤسسة المصغرة:

هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.

ب . المؤسسة الصغيرة:

هي التي تضم أقل من 50 موظف، وكل إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي.

ج . المؤسسة المتوسطة:

عدد موّظفيها أقل من 300 موظف ، أما كل أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا تفوق 15مليون دولار أمريكي.[11]

3-2 : حسب لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية:

يعتبر المشروع الصغير عندما يستوفي اثنين على الأقل من الشروط التالية :

عدم استقلال الإدارة عن المالكين ، وأن تتم إدارة المشروع من طرف كل الملاك أو بعضهم ، تمويل رأس المال المشروع من طرف مالك واحد أو عدد قليل من المالكين، العمل في منطقة محلية، أن يكون حجم المشروع صغيرا نسبيا بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي إليه.[12]

---

[10] . أحمد فتحي صقر –**واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الإقتصادية** – ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي 18-22 جانفي 2004 ،القاهرة جمهورية مصر العربية ،ص 16 .

[11] . سمير علام – **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة** – الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ،ص 06 .

3-4: منظمة الأمم المتحدة "UNIDO" للتنمية الصناعية

"المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها 15 إلى 19 عاملا، والمتوسطة هي التي يعمل بها 20إلى 99عامل، والكبيرة التي يعمل بها 100 عامل."[13]

3-5 : التعريف المعتمد للسوق الأوربية المشتركة

يعتبر هذا التعريف المشروع الصغير: " هو كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا، ويقل عدد العاملين بها عن 100 عامل."

بينما تتبنى ألمانيا هي إحدى دول السوق الأوربية المشتركة تعريف أخر للمشروعات الصغيرة، حيث تعتبرها "كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العمال فيها عن 200 عامل".

3-6 : التعريف المعتمد لدولة مصر العربية

يعرّفها قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر المؤسسة الصغيرة " بأنها كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم ، ويكون المشروع له صفة الاستقلالية في الملكية والإدارة، ويقل عدد العمال فيه عن 100 عامل ويقل رأس المال المشروع عن مليون جنيه ، ويقل قيمة الأصول الثابتة بدون الأراضي والمباني."[14]

3-7 : التعريف المعتمد في دولة الأردن

"تعد المؤسسة صغيرة عندما يتراوح عدد العاملين فيها بين 02 و 10 عمال، وتعد متوسطة عندما يتراوح عدد العاملين بين 10 و25 عاملا."[15]

---

[12] . فلاح حسن الحسيني . **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز .** دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان، ط1 ، 2006 ، ص21.

[13] . نعرورة بوبكر . **واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .** الملتقى الوطني يوم 05 / 06 ماي 2013 جامعة الوادي ، ص 03

[14] . خبابة عبد الله . **مرجع سابق الذكر .** ص 16 .

[15] . ماهر حسن المحروق ، إيهاب مقابلة . **المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتها .** عمان الأردن ، 2006 ، ص 03 .

3-8: سوريا

تعرّف المشروع الصغير :" بأنه كل مشروع يمارس نشاطا خدميا أو تجاريا ويتراوح رأس ماله ما بين 1.5 إلى 05 ملايين ليرة سورية ، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة أشخاص ، بينما المشروع المتوسط هو المشروع الذي رأس ماله من 05 إلى 15 مليون ليرة سورية ويزيد فيه عدد العاملين عن 16 عاملا."[16]

وعموما تعرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها:

" هي تلك المؤسسات التي تستخدم الآلات والمعدات الحديثة والمتطورة، وعدد من العاملين، وتختلف من دولة لأخرى وفق متطلبات التنمية بها، ولها القدرة على الاستفادة من الفنون الإنتاجية الحديثة واستخدام تكنولوجيا التنظيم والإدارة من خلال التخطيط وتحليل السوق."[17]

ويمكن اقتراح التعريف التالي بعد الإطلاع والدراسة :

" هي منشأة ذات ميزة اقتصادية واجتماعية، تتكون من موارد بشرية ومادية محدودة، تعمل وفق نظام معين من أجل تحقيق الأهداف المسطرة التي قامت من أجلها ."

رابعا: محددات أو ضرورات قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

رغم التطورات التقنية السريعة والمتواصلة على مدى سنوات القرن 20 لاقتصاديات الحجم الكبير ، وما نتج عنه من مؤسسات صناعية عملاقة أدّت إلى اتساع نطاق العديد من المدن الصناعية ، ورغم المزايا الكثيرة التي حققتها في إيجاد فرص عمل وخفض تكاليف الإنتاج، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور العديد من المشكلات مثل

[16] . شعيب أتشي. **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأرو الجزائرية**. رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر 2007 ، 2008 ، ص 13 .

[17] . أبحاث اقتصادية وإدارية . **الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** . جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد 03 ، جوان 2008 ، ص112

تكدس السلع وعدم وجود حراك في الأسواق بسبب انخفاض القدرة الشرائية للأفراد نظرا لانخفاض نصيبهم من الدخل الوطني و نقص الخبرات الفنية المتخصصة .

وقد أدّت هذه الأسباب إلى ظهور المطالبة بتفكيك المؤسسات الكبرى وإعادة توزيعها على نطق جغرافية أوسع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها.[18]

وعلى هذا فأدبيات الصناعة ترجع محددات قيام المشاريع إلى العوامل التالية:

1 . التكلفة : حيث كان من الضروري قيام مؤسسات محلية تخدم مناطق جغرافية محدودة لإنتاج السلع التي تتميز بسرعة التلف أو تكاليف نقل باهظة .

2 . طبيعة العمليات : تتضمن بعض عمليات الإنتاج بالبساطة ، مما يّسهل قيام المؤسسات الصغيرة ، كما أن بعض المنتجات المصنعة قد تتطلب نوعا من الدقة والتميّز الذي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال المؤسسات الصغيرة التي تستطيع إقامة علاقة وثيقة مع المستهلك مثل صنع المجوهرات .

3 . السوق : كان من الضروري أن تنشأ وحدات إنتاج صناعية صغيرة لإنتاج سلع معينة تتميز بمحدودية الطلب مثل : أنواع الملابس والمنتجات الجلدية الفاخرة ، كما يفرض في مناطق معينة التي تتميز بصغر حجم السوق المحلية وعدم تطور وسائل النقل وقنوات توزيع المنتجات على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.[19]

4 . أصبحت المشاريع الصغيرة تمثل مصدر رئيسي للإبداعات والأفكار الجديدة .

5 . تتميز بتعدد الأنشطة وتنوعها.[20]

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[18] . طيب لحيلح – **دور المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي الجزائر ، تونس ، المغرب** –الملتقى الدولي ،جامعة الدول العربية جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 17 – 18 أفريل 2006 ، ص 163 .

[19] . المحرن عباس علي . **الصناعات الصغيرة في الكويت** . المجلة العربية للعلوم الإدارية جامعة الكويت ، المجلد 07 ، العدد 02 ، ماي 2002 ، ص 237.

[20] . جهاد عبد الله عفانة ، قاسم موسى أبو عبيد . **إدارة المشاريع الصغيرة** . داراليازوري للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، الطبعة العربية ، 2004 ، ص 24 .

تختلف المؤسسات الاقتصادية فيما بينها في العديد من الجوانب، ونظرا لذلك فهي تصنّف استنادا إلى مقاييس عديدة كالشكل القانوني وطبيعة النشاط والملكية وفي ما يلي نوّضح مختلف الأشكال التي يمكن أن تأخذها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا : التصنيف حسب طبيعة النشاط:

يقسم كلارك CLORK النشاط الاقتصادي إلى ثلاث قطاعات أساسية هي :

1 . مؤسسات القطاع الأولي

وتشمل جميع المؤسسات التي تستخدم عوامل الطبيعة كعنصر أساسي كالمؤسسات الزراعية، ومؤسسات الصيد والمؤسسات الإستخراجية.[21]

2 . مؤسسات القطاع الثانوي

تضم المؤسسات ذات الطابع الصناعي أي المؤسسات*التي تعمل في ميدان تحويل أو إنتاج السلع ، ويتسع القطاع الصناعي للعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجالات مختلفة ومن الأمثلة: المنتجات سريعة التلف كمنتجات الألبان والأنشطة التي تعتمد دقة العمل اليدوي كصناعة الفخار وصناعي الأواني .

3 . مؤسسات القطاع الثالث

وتشمل كافة المؤسسات التي يتمثل نشاطها في تقديم الخدمات في مجال النقل، الاتصالات الصحة ومن أمثلتها: مؤسسات النقل، العيادات الطبية.[22]

ثانيا : حسب طبيعة الملكية

[21] . مرزوقي نوال . **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الأيزو** . رسالة ماجستير ، اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة سطيف 2009 – 2010 ، ص 14 .

[22] . نبيل جواد . **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** . المؤسسة الجامعية للدراسات مجد ، بيروت ط 1 ، 2007 ، ص 51 .

*المؤسسة الصناعية هي كل مؤسسة يتمثل نشاطها الرئيسي في استلام المواد بحالة معينة وإخضاعها لعمليات إستخراجية لاستخلاص مادة جديدة.

تتنوع أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تصنيف معيار الملكية وهي كالتالي:

1 . المؤسسات العامة

هي تلك المؤسسات التي تؤول ملكيتها إلى الدولة باسم المجتمع مثل:

الشركات الوطنية ، الولائية ، البلدية ، وهي تعمل وفق إجراءات وقوانين متميزة تحدد قواعد تسييرها.

2 . المؤسسات المختلطة:

هي المؤسسات التي تموّل برأس مال مشترك ما بين القطاع العام والخاص ، وذلك بنسب مختلفة يمكن أن تكون 51 % للدولة و 49 % للقطاع الخاص، وهي تدار بشكل مشترك، لكن بعض التدخل من قبل الحكومة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

3 . المؤسسات الخاصة:

هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص أو أكثر، وغالبا ما يكون هدفها تحقيق أقصى ربح ممكن.[23]

4 . الجمعيات التعاونية:

هي جمعيات ذات رأس مال خاص وهي مشاريع اختيارية تقوم بين أشخاص تجمعهم مصالح مشتركة، بهدف تلبية احتياجاتهم وتحسين ظروفهم المادية والمعنوية.[24]

ثالثا : التصنيف حسب الشكل القانوني :

[23] . مرزوقي نوال . **مرجع سابق الذكر** . ص 17 .

[24] ، كاسر نصر المحروس –سقفي ناجي جواد . **إدارة المشروعات الصغيرة** . دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان 2000 ، ص 34 .

يعرّف الشكل القانوني للمؤسسة بأنه الهوية الرسمية التي تمنحها الدولة للمؤسسة عند تكوينها والتي تحدد حقوقها وواجباتها وتنظم علاقاتها مع كافة الأطراف التي تتعامل معها ، ويرتبط الشكل القانوني للمؤسسة بطبيعة ملكيتها، على اعتبارات أن هذه الأخيرة هي المحدد لنمط القوانين والقواعد التي تحكم تسييرها.[25]

ويتوقف اختيار الشكل القانوني الملائم على مجموعة من الاعتبارات أهمها:

الضرائب ، المسؤولية المالية ، السيطرة أهداف العمل ، رأس المال اللازم لبدء النشاط.

ومن بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا التصنيف المؤسسات الفردية والمؤسسات الحرفية التقليدية، المؤسسات العائلية....الخ.[26]

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص والمميزات تميّزها عن مؤسسات كبيرة الحجم ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- الجمع بين الإدارة والملكية المالك هو المدير عادة وعليه يتمتع هذا الأخير بالاستقلالية في الأداء واتخاذ القرارات.
- سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي، وترقية الاقتصاد العالمي مما يجعل هذه المؤسسات تفرض نفسها في أنحاء متعددة.
- تتميز بالمرونة في التسيير الإداري حيث تتركز معظم إداراتها في شخص مالكها،فتتّبع سياسات وإجراءات أداء عمل مبسطة وخطط واضحة .
- الشكل القانوني عادة ما يكون مشروع فردي أو شركة تضامن ، أو شركات ذات مسؤولية محدودة

[25] . جهاد عبد الله عفانة ، قاسم موسى أبو عبيد . **مرجع سابق الذكر** . ص 25 .

[26] . ماجدة العطية . **إدارة المشروعات الصغيرة** . دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، ط 1، 2004، ص ص 31 – 32.

- وجود الاتصالات والعلاقات الأسرية إلى حد كبير ، يؤدي إلى الولاء والانتماء إلى المشروع ، مما يسود الطابع الغير الرسمي* بين العاملين و المالكين .
- تعتمد المشروعات الصغيرة في الغالب على المهارة الحرفية فمجالات عملها متخصصة وغالبا ما يتسم إنتاجها بالدقة والجودة مقارنة بإنتاج المؤسسات الكبيرة.
- استقلالية الإدارة في اتخاذ قراراتها.
- القدرة على سرعة التغيّر والتطوير والتكيّف مع متغيرات التحديث والنمو خاصة فيما يتعلق برغبات المستهلكين والقدرة على إشباع حاجاتهم في أماكن تواجدهم .
- خلق فرص عمل والحد من مشكلة البطالة، وخاصة أفراد المجتمع المحلي.[27]
- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالكفاءة والفعالية بدرجات تفوق ما يمكن أن تصل إليه المؤسسات الكبيرة وذلك من خلال قدرتها على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا ، وتحقيق مزايا الاتصال المباشر والقدرة على التأثير السريع بين المدير والعاملين ، العملاء الموردون كما تحقق عوائد سريعة وعالية باعتبارها سريعة دوران رأس المال ، وسرعة تكيّفها مع توجهات المنافسين وأنشطتهم .
- سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكّنها من التكيّف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .
- سهولة تكييفها مع المحيط الخارجي وامتداد نشاطها حتى المناطق النائية ومصدر للتجديد والابتكار وتساهم في التطور التكنولوجي والبحث العلمي خاصة في مجالات التكنولوجيا الجديدة كالالكترونيات الدقيقة والتكنولوجيات الحيوية ، من خلال تركيزها على الجودة والتفوّق في مجالات العمل وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الآخرين.

[27] . إلهام فخري طليلة . **التسويق في المشاريع الصغيرة (مدخل إستراتيجي)** . دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص33.

- سهولة إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم المشروع. [28]

المطلب الرابع: سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

برنامج التأهيل تصور جديد يختلف عن تصورات إعادة الهيكلة والتطوير المالي، حيث يتسم برنامج التأهيل بالتعقيد والشمولية كونه يأخذ وقتا طويلا لتنفيذه، إذ يشمل المؤسسة ومحيطها معا ويستند أساسا إلى:

- الإنتاج بالمواصفات الدولية .
- اعتماد المنافسة كمتغيرات يجب مواجهتها .
- الإنتاج للخارج أي الاهتمام بالتصدير كهدف أساسي في إستراتيجية المؤسسة .

ولتنفيذ برنامج التأهيل يجب توّفر بعض الشروط كالرغبة الشديدة والإرادة القوية للاستمرار بالإضافة إلى إمكانية الإنعاش الاقتصادي والمالي للمؤسسة.[29]

أولا : مفهوم عملية التأهيل

ظهر مصطلح التأهيل لأول مرة من خلال التجربة البرتغالية في إطار التحضير لاندماجها في الإتحاد الأوربي سنة 1988 من خلال البرنامج الإستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي ، ثم أصبح مصطلح التأهيل خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي تنتهج النظام الاشتراكي ، وقد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق فهي بحاجة إلى تأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها وخلق تنمية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومن أهدافه الأساسية:

- تسريع وتيرة وتحديث البنية التحتية الداعمة للقطاع الصناعي .
- تحسين إنتاجية ونوعية النسيج الصناعي.

[28] . دانو سعيد عماد . **إستراتيجية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة المؤسسة الجزائرية** . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة تلمسان 2007 – 2008 ، ص 37 .

[29] . خبابة عبد الله . **مرجع سابق الذكر** . ص 105

- تدعيم وتعزيز قواعد التكوين المهني.

- توجيه التمويل للاستثمارات المنتجة.[30]

- ومن أهم التعاريف التي شهدها مصطلح التأهيل :

1. تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" ONUDI":

"التأهيل بأنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي وضعت خصيصا للدول النامية ، التي تمر بمرحلة انتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيّف مع مختلف التغيرات العالمية."[31]

2. تعريف نورث دوجلاس" N DOUGLACE":

"التأهيل عملية معقدة وتأخذ وقتا طويلا ، حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين العام والخاص، إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة ، وهو يتطلب تغيير في الأفكار والسياسات ، القوانين والمفاهيم والإجراءات ، وعلى الدولة أن تضع خطة متوازنة واضحة وصريحة من أجل إيجاد أنجع السبل لتمويل هذا البرنامج."

3. عبد الحق لميري" ABDELHAK LAMIRI" :

"التأهيل يقتصر على زيادة رفع القيّم، وتطبيقات الإدارة والتسيير وتحسين الأداء لبلوغ مستوى المنافسين، وذلك ضمن أجال محددة ودقيقة. "[32]

4. يعبر برنامج التأهيل "عن مجموعة من الإجراءات المادية وغير المادية التي تهدف إلى تحسين موقع المؤسسة في السوق ورفع أدائها الاقتصادي ، حتى تضمن شروط البقاء في ظل المنافسة الدولية.[33]

[30] . سليمة غدير أحمد . **تأهيل المؤسسات الصغيرة لبرنامج ميدا دراسة تقيمية** . مجلة الباحث العدد 09 ، ورقلة الجزائر 2011 ، ص 133 .

[31] . بن حبيب عبد الرزاق ، وعطا الله الحسن . **تأهيل المؤسسات الجزائرية في ضوء تجارب دول أخرى** . مداخلة ضمن ملتقى أفاق انضمام الجزائر داخل منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوربي والمنظمة العالمية للتجارة ، جامعة وهران يومي 27/26 ماي 2007 ، ص 497 .

[32] . ابتسام بوشريط . **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** . رسالة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009 ، 2010 ، ص 28.

[33] . عبد اللطيف بلغرسة . **أثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسات** . آلاف مجلة العلوم الاقتصادية . جامعة منتوري قسنطينة العدد 01 ، 2001 ، ص 147 .

5 . التأهيل " عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها في السوق."[34]

وبعد الدراسة والإطلاع يمكن اقتراح التعريف التالي :

" برنامج التأهيل هو مجموعة من الإجراءات والأساليب والسلوكيات الديناميكية والمبتكرة للتطوير الوضع الحالي للمؤسسة بهدف تحسين موقعها ورفع إنتاجيتها بقدر عال من الكفاءة والفعالية وصولا إلى حد يمكنها من منافسة مؤسسات أخرى ، واكتساب حصة في السوق المحلية والدولية " .

ثانيا : أهداف سياسة التأهيل

التأهيل عمل ضروري ينبغي تنفيذه لتحضير المؤسسة لمواجهة المعطيات الداخلية والخارجية كالتنافسية والاستمرارية وضمان البقاء.

1 . تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات:

يهدف التأهيل المؤسساتي إلى تحسين القدرة التنافسية للقطاع وتطويره ليصبح ذا قدرات وكفاءات هيكلية تنافسية ويتحقق ذلك عن طريق ما يلي :

. تكييف المؤسسات مع الظروف الحديثة للتسيير والتنظيم ، خاصة التحكم في نوعية المنتجات والخدمات ، ويتطلب هذا خضوع المؤسسات للمقاييس الدولية (مقاييس الأيزو)

– تدعيم القدرة التسييرية لدى مسيري المؤسسات أي تدعيم مؤهلات المديرين المسيرين ، المستخدمين، المنفذين في الوظائف الإنتاجية والتجارية.

ـ كل مؤسسة يجب أن تعمل على نيل جهود التكيف اللازم، والالتزام ببرنامج تأهيل للوصول إلى مستوى أعلى من التنافس والعمل من أجل الحفاظ عليه.[35]

[34] . سهام عبد الكريم . **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PMEII** . مجلة الباحث جامعة البليدة الجزائر ص 143 .

2 . قابلية استمرارية المؤسسة:

يهدف التأهيل إلى تحقيق درجة عالية من التنافسية، وتسمح هذه الأخيرة للمؤسسات بصيانة حصتها في السوق الداخلية واقتحام الأسواق الدولية ولتجسيد ذلك :

- تحديد الاحتياجات الحقيقية للمستهلك والمنتج المحلي والأجنبي.
- تشخيص المجالات ذات القدرة العالية.
- تطوير الشراكة الدولية بغية الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي .
- مساعدة المؤسسات على إعادة إنشاءها وتفرعها .[36]

3 . خلف مناصب شغل :

يهدف تأهيل المؤسسات إلى الحفاظ على مناصب الشغل الحالية، وخلف مناصب جديدة أي يعمل على تخفيض نسبة البطالة إلى أقصى نسبة ممكنة وتستعمل عدة وسائل لتنفيذ سياسة التأهيل منها:

***الوسائل المادية (المالية)** : منح القروض لتحديث التجهيزات القديمة واقتناء وسائل جديدة.

***الوسائل غير المادية** : يكون في شكل مساعدات تقنية (مثل المعلوماتية)

3 . تهيئة محيط المؤسسة:

وتشمل :

- المحيط القانوني والإداري أي مراجعة القوانين وتبسيط الإجراءات وإعادة تأهيل أعوان الإدارة.

---

[35] .كمال رزيق بوزعرور عمار، **التصحيح الهيكلي وأثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر** . تقرير الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية جامعة سطيف 2001 – ص 13 .

[36] ، خبابة عبد الله . **مرجع سابق الذكر** . ص 105 .

- المحيط الجبائي أي تخفيض نسبة الضرائب .
- المحيط المالي والمصرفي أي الشفافية في الحصول على التمويل وإنشاء وتفعيل الأسواق المالية.[37]

المبحث الثاني: إطار نظري حول التنمية

لقد نال موضوع التنمية اهتماما كبيرا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وهذا في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة ،وحاجة البلدان التي عانت من الاستعمار لسنين طويلة لإعادة البناء والترميم والنهوض بالاقتصاد.

المطلب الأول : التطور التاريخي للتنمية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية فقد برز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية فالمصطلحان اللذان استخدما في هذه الفترة للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كان التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي ، وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن 19 كانت المصطلحات المستخدمة التحديث أو التصنيع.[38]

فمنذ زمن أدام سميث ومفهوم النمو التنمية شغل اهتمام رجال الفكر الاقتصادي إلا أنه هذا الاهتمام بلغ ذروته بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فمنذ ظهور اقتصاد التنمية في تلك الحقبة كان يعتقد أن مصطلحي النمو والتنمية استخدما كمرادفين لبعضهما (الأدبيات الاقتصادية الأولى).[39]

فكلاهما يشير إلى معدل زيادة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، وهذا ما تم طرحه في تقارير الأمم المتحدة في الفكر الاقتصادي الغربي بشكل عام.[40]

---

[37] ، محمد محروس إسماعيل . **اقتصاديات الصناعة والتصنع** . مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1991 ، ص 159 .

[38] . ليث عبد الله القهيوي ،بلال محمود الوادي . **مرجع سابق الذكر** . ص 55 .

[39] . مدحت القريشي . **مرجع سابق الذكر** . ص 124 .

وكان معظم الاقتصاديين يعتبرون النمو والتنمية الاقتصادية مفهومين مترادفين وهذا ما ذهب إليه"**رستو**" حيث عرّف تنمية الدول على أنها:

"عملية الخروج من التخلف انطلاقا من النمو ويكون ذلك ببذل الجهد الكافي في مجال الاستثمار".

ولكن مع التطور الذي شهده الفكر الاقتصادي بدأ الاقتصاديون يميّزون بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فالأخيرة أوسع من النمو وهذا لطبيعة الفوارق الموجودة.[41]

وخلال عقد الستينات تغيّر مفهوم التنمية ، إذ كشفت التجارب العملية تصور مفهوم التنمية التقليدي المبني على أسس اقتصادية مثل متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حيث كان مصطلح التنمية بمعنى النمو والتوزيع أي كيفية توزيع هذا النمو داخل الدولة الواحدة ، وبالإضافة إلى التركيز حول الكيفية التي تتم بها بنية الدول المتخلفة أي تلك الدول التي لم تصل اقتصادياتها إلى مستوى الدول الصناعية فبرزت على الساحة مجالات لتحليل التنمية وتعريفها من خلال منظورات أخرى.[42]

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى مجال السياسة فمنذ ستينات القرن 20 ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان الغير الأوربية تجاه الديمقراطية ، وأن التنمية ليست قضية اقتصادية فحسب بل أنها مرتبطة بالأفكار السياسية وشكل الحكومة ودور الجماهير في صنع القرار وإيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية ، والمنافسة السياسية ، وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة

وأعيد تعريف التنمية في السبعينات ليعني تقليل الفقر وعدم المساواة والقضاء على البطالة، وتلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع ، ضمن اقتصاد يستمر في النمو .

---

[40] . مجد الدين خمش . **الدولة والتنمية في إطار العولمة** . دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط 1 ، 2004 ، ص 101 .

[41] . العايب عبد الرحمان . **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية في ظل تحديات التنمية المستدامة** . مذكرة نيل شهادة دكتوراه 2010 ، 2011 ، ص ص 05 – 06 .

[42] . العايب عبد الرحمان . **مرجع سابق الذكر** . ص ص 08 – 10 .

وظهرت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية ، فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية ، التنمية المستدامة التنمية المستقلة الشاملة.[43]

المطلب الثاني:مفهـوم التنميــة

التنمية ظهرت كفرع مستقل من النظرية الاقتصادية، وأصبح يطلق عليها اقتصاديات النمو أو اقتصاديات التنمية، وأصبحت الحكومات تفكر جديا في عملية التنمية.

أولا: تعريف التنمية

تختلف تعريفات التنمية باختلاف وتعدد الأدبيات ويرجع السبب في ذلك إلى أن كل جهة بحث تريد أن تبرز الجانب الذي تهتم به،ويعرّف:

– لغة:مصطلح التنمية اشتق من لفظ نمى بمعنى الزيادة والانتشار.[44]

– اصطلاحا:

عرّفت الأمم المتحدة التنمية بأنها:

" عبارة عن مجموع الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود المجتمع مع السلطات العامة، بغية تحسين مستوى الحياة من جميع النواحي في المجتمعات القومية والمحلية ، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها بغرض المشاركة بشكل إيجابي في الحياة القومية وتساهم في تقدم البلاد".

كما تعرّف على أنها:

[43] . جابر أحمد بسيوني ، محمد محمود مهدلي . **مرجع سابق الذكر** . ص ص 46 – 47 .
[44] . هايل عبد المولى طشطوش . **مرجع سابق الذكر** . ص 28.

" العملية أو مجموع العمليات المرسومة والمخطط لها وفق معايير سليمة بهدف إحداث تغييرات إيجابية بشكل دائم وتمس جميع النواحي الاقتصادية ،الاجتماعية، الثقافية فهي عملية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الجانب الأخلاقي حيث تعتبر الإنسان هو غاية وسيلة التنمية."[45]

كما يعرّفها الاتجاه الراديكالي بأنها:

" التنمية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة التي تعمل على تحقيق الرفاهية لمجتمع العالم الثالث، ويتطلب تحقيق هذا الهدف نفي التبعية الاقتصادية وسيطرة الدولة على مواردها وتوجيه الفائض الاقتصادي نحو مشروعات التنمية لرفع مستوى معيشة الشعوب."[46]

وفي إطار الحديث عن التنمية لا بد من التمييز من النمو والتنمية والتخلف بغرض توضيح مفهوم التنمية.

التنمية والنمو:

يفرق الاقتصاديين بين التنمية والنمو في جوانب عديدة حيث تؤكد السيدة "**هيكس**" " بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية ، والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة .

التنمية تشير إلى النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة ، والنمو عملية تلقائية تحدث دون تدخل من جانب الإنسان يعني ترك التقدم الاجتماعي والاقتصادي لعفوية الظروف دون اتخاذ إجراءات معينة وهذا ما أكده البروفسور " Bonne" وكل منهما يهدف إلى التحسين والارتقاء. [47]

التنمية والتخلف:

[45] – سهير حامد . **إشكالية التنمية في الوطن العربي** . الأردن ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص 22 .

[46] . مدحت القريشي . **التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** . دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن عمان ، ط 1 ، 2007 ،ص 122 .

[47] – محمد شفيق. **التنمية والمشكلات الإجتماعية** . المكتب الجامعي الإسكندرية 1999 ، ص 1918 .

يعتبر نجاح عملية التنمية دليل عبور فجوة التخلف وعلى هذا لا بد من التمييز بين التنمية والتخلف، فانطلاقا من تحديد الخصائص يمكن الاقتراب من مفهوم التنمية والتخلف.

فمن خصائص التنمية أن لها القدرة على الانفتاح العقلي نحو الأفكار الجديدة وسيادة العلاقات الاجتماعية والرسمية بعيدة عن القبيلة والأسرة بالإضافة إلى التحرر من العادات والتقاليد في إدارة التنمية والتوجه نحو التخلص من التبعية.

أما خصائص التخلف فيتميّز هذا الأخير بعدم القدرة على الانفتاح نحو الأفكار الجديدة وسيادة العلاقات البسيطة والمباشرة في وضع الخطط بالإضافة إلى انتشار الفقر والتبعية والحرمان.[48]

كما عرفها المنظور الإسلامي بأنها:

التنمية وسيلة لتحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته في الدنيا والآخرة وهذا الموقف مبني على التصور الإسلامي للكون والحياة والإنسان حيث أن الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة، وكل ما في الطبيعة مسخر له وهذا **لقوله تعالى** : "اَللَهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيْهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَرُونَ "[49]

ولقوله تعالى : " هُوَّ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ اَلْأَرْضَ ذَلُوْلاً فَامْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِنْ رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ."[50]

وبناءا على ذلك فإن هدف التنمية الإسلامية هو الإنسان، ولذا تكون العملية التنموية وسيلة غايتها تحقيق سعادة الإنسان المادية والمعنوية تحقيقا ينسجم مع قصد الشارع من استخلافه في الأرض، إذن فالإنسان هو محور التنمية الإسلامية وهدفها الوحيد.[51]

---

[48] -. http//.www.shams.pal org.pdg.pdf . تم تصفح الموقع يوم 18 / 2015/03. على الساعة 16 سا

[49] -الآية (12 – 13) **سورة الجاثية**.

[50] – الآية(15) **سورة الملك**.

[51] . ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي . **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية** . دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن عمان ، ط1 ، 2012 ، 1433 ص 60 .

ومن خلال التعريفات المقدمة يلاحظ أنها تتضمن مجموعة من العناصر تمثل خصائص التنمية وهي كالتالي:

- الشمولية أي أن التنمية تغير شامل ينطوي على جميع الجوانب اقتصادي، سياسي و ثقافي واجتماعي ، حضاري ، وحتى الأخلاقي أي الاستفادة من الجوانب الإيجابية للعلم الحديث في الإطار الأخلاقي المتعارف عليه داخل المجتمع ، ومن هذا المنطلق فإن التنمية تتضمن التحديث ، الذي يشير إلى إضعاف دور العادات والتقاليد الغير العلمية في اتخاذ القرارات.
- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل .
- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، أي التخفيف من ظاهرة الفقر وتوفير أفضل حياة للفرد (المسكن، الصحة، التعليم).[52]
- الفرد الهدف الأساسي للتنمية ووسيلة لتحقيقها ، وذلك من حيث السياسات ، ووضع الخطط، مما يحفزه لتنفيذ ما يناط به لتحقيق أهداف التنمية .
- التنمية تتمثل في تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية.
- التنمية عملية مستمرة ومتواصلة ، وتعني عملية متواصلة أي أنها تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة، دون إلحاق الضرر للأجيال المقبلة.[53]

وبعد الدراسة والإطلاع يمكن اقتراح التعريف التالي :

"التنمية عبارة عن مجموع العمليات والخطط المرسومة للجوانب الهيكلية والوظيفية في المجتمع بهدف إحداث تغييرات إيجابية والخروج من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو."

[52] . عبد القادر محمد عبد القادر عطية **اتجاهات حديثة في التنمية** . دار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2003ص ص 17-18 .

[53] . عبد القادر محمد عبد القادر عطية . **مرجع نفسه** . ص ص 26-27 .

ثانيا : دوافع ظهور التنميــة :

يحظى موضوع التنمية باهتمام كبير من قبل دول العالم، وهذا نظرا لأهميته ودوره البارز في تطوير اقتصاديات البلدان، وهذا ما يدفعنا للبحث نحو أسباب ودوافع ظهوره.

ومن بين الأسباب التي دفعت إلى ظهوره ما يلي:

- الرخاء المتقدم في الدول الصناعية .
- حصول معظم الدول النامية على استقلالها السياسي ، وبداية اهتمامها بتطوير بلدانها
- التقدم الكبير الذي أحرزته الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الإتحاد السوفياتي (سابقا) ودول أوروبا الشرقية والصين ، والذي شكل عاملا مشجعا لقضايا التنمية في البلدان النامية
- شيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي وظهور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والذي عزز مساعي التعاون في مجال التنمية. [54]

المطلب الثالـث: أبعـاد التنميــة

تتنوع أبعاد التنمية وتتحدد ويمكن حصرها فيما يلي :

1 . البعد المادي للتنمية:

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف ، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف ، واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة ، ومن العمليات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية والقضاء على التخلف ما يلي :

- تحقيق التراكم الرأسمالي.
- تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل .

[54] . جابر أحمد بسيوني ، محمد محمود مهدلي . **التنمية الإقتصادية (مفاهيم نظريات ، تطبيقات)**. دار الوفاء ، للنشر والتوزيع والطباعة ، الإسكندرية ط 1، 2012 ، ص 39 .

- سيادة الإنتاج السلعي.

-عملية تكوين السوق القومية.[55]

2 . البعد الحضاري للتنمية :

التنمية عملية شاملة تفضي إلى مولد حضارة جديدة ، وتعتبر مشروع نهضة حضارية ، فليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية وإنما هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية. [56]

3 . البعد الدولي للتنمية:

قد فرضت التنمية نفسها على المجتمع الدولي ، وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي ، وظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في عام 1961 تسمية عقد التنمية الأول ، والذي أستهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ 07 % كما شهد عقد الستينات في منظمة القات (**GATT**) وكذلك منظمة الأونكتاد (**UNCTAD**) أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا في مجال التنمية وتوفير الاحتياجات اللازمة ورفع اقتصادية الدول، إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية وبالأحرى أنها لم تعمل خطط تتماشى وظروف الدول النامية.[57]

4 . البعد الإعلامي للتنمية

[55] . جابر أحمد بسيوني ،محمد محمود مهدلي . **مرجع سابق الذكر** . ص 52 .
[56] . جابر أحمد بسيوني ، محمد محمود مهدلي . **مرجع سابق الذكر** . ص 54 .
[57] . مدحت القريشي . **مرجع سابق الذكر** . ص 133 .

التنمية لها صلة وثيقة بالناحية الإعلامية فتوافر وسائل الاتصال والإعلام الرسمية والغير الرسمية وطنية ومحلية مما تجعل المواطن في علاقة تامة مع الإدارة بالإضافة إلى تأمين الاتصال والحوار بين المسؤولين والأهالي ، ففي ظل توفر المعلومات الملائمة في الوقت المناسب تساعد في توعية المواطنين بمشاريع التنمية وأهميتها .

فمثلا الراديو يعتبر وسيلة مهمة في كل دول العالم ، فهو أداة لإبلاغ عن مشروع معين إلى الجمهور المستهدف فمن مزاياه وصول المعلومة إلى مختلف فئات المجتمع حتى فئة الأميين .

الصحف فهي وسيلة إشهارية جد مهمة في العصر الحديث نظرا لتنوعها واختلافها ،كما أنها تمتاز بمهمة تتمثل في الملاحقة اليومية للحدث فهي تساعد على نشر وتسير مشاريع التنمية.[58]

5 . البعد الاجتماعي للتنمية :

التنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة في المجتمع وتتنوع ما بين جوانب اجتماعية ثقافية، اقتصادية، سياسية وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية ما يلي:

هناك مرادفة بين التنمية والتحديث ، فالمفهوم الجديد للتنمية وفق هذا البعد تعبّر عنه مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنولوجي زيادة السكان ، التحضر ، إعادة تأهيل المهارات الفردية، إعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية والقيمية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد والعمل على تحديث التكنولوجيا مما يُمكن من الاستفادة من البلدان الأخرى .

فالبعد الاجتماعي الآخر يتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية، واتجاهات السكان، وإشباع الحاجات الإنسانية والقضاء على البطالة.[59]

6-البعد السياسي للتنمية

[58] . محمد مصطفى . **دور الاتصال والإعلام في التنمية الشاملة** . المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع 1999 ، ص 38 .

[59] ، تم تصفح الموقع . **http://www.wlebarmg.gov.lb/at/1ews** . يوم : 6-06-2015

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعلها تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي ، فأهداف التنمية مستحيلة التحقيق في غياب الإطار السياسي وقد دلت الأحداث بأن التنمية الاقتصادية لا تقوم بدون تنمية سياسية فالبعد السياسي للتنمية يتمثل في تحقيق المساواة السياسية الكاملة والاستقرار السياسي والمشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار السياسي على المستويين المحلي والوطني.[60]

فروافد التنمية الشاملة تعتمد أساسا على سكان المجتمع المحلي باعتبارهم أقدر على التعبير عن احتياجاتهم ومشكلاتهم فالتنمية عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل، ومما يعزز التعاون بين الحكومة والمواطنين ويزرع الثقة في النظام مما يؤدي إلى ارتقاء الوحدات اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في كل محافظات الدولة ، فبقدر ما تكون الديمقراطية متجذرة في النظام السياسي بقدر ما يكون هناك استمرارية للحوار القائم بين الحاكم والمحكوم وبين العمال وأرباب العمل وبين الأحزاب السياسية وفئة البيروقراطيين.[61]

المطلب الرابع:أنواع التنمية

التنمية عبارة عن عملية متكاملة تشمل جميع الجوانب سواء كانت سياسية اقتصادية، اجتماعية ، إدارية ثقافية مما تترتب عنه وجود دراسات تتناول أنواع التنمية.

1 . التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي عملية تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية وذلك عن طريق تحسين الإنتاج ومستوى العمالة ، وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي مقابل انخفاض الأنشطة التقليدية.[62]

ويعرفها الدكتور" Dgir Almabi":

[60] ، عبد الحليم الزيات . **التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي** . دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع 2002، ص88.

[61] . أحمد مصطفى خاطر . **تنمية المجتمعات المحلية ، الإتجاهات المعاصرة** . الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2005 ، ص 230 .

[62] .كاظم الحبيب . **مفهوم التنمية الاقتصادية** . دار الغزالي للنشر والتوزيع 1989 ، ص 75.

"على أنها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن."

وتعرّف كذلك على أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، والانتقال يقتضي العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي ويهدف إلى رفع مستوى الدخل من ناحية وإلى توفير فرص متكافئة من الخدمات لأفراد المجتمع من ناحية أخرى.[63]

ومن العوامل التي تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية ما يلي:

- تراكم رأس المال الذي يعتبر محددا رئيسيا للنمو والإنتاجية فهو ثروة يستخدم في إنتاج المزيد من الثروة (الأموال، المصانع، المعدات).
- تراكم رأس المال البشري فالمورد البشري هو غاية التنمية فالموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، فلا يمكن إدارة إنتاج بدون عامل بشري بالإضافة إلى الموارد الطبيعية.[64]

2 . التنمية السياسية:

التنمية السياسية عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف فكرة تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتنمية قدراتهم بالإضافة إلى ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع ، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة ، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة ، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة ، ومراعاة الفصل بين السلطات ، وتوفير الوسائل الكفيلة لتحقيق عنصر الرقابة. [65]

---

[63] . محمد صفوت قابل . **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية** . دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 2008، ص 64.

[64] . مدحت القريشي . **مرجع سابق الذكر** . ص ص 136 ، 138 .

[65] . أحمد وهيان . **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية** . دار الجامعية الإبراهيمية ، الإسكندرية 2003 ص 45 .

فالتنمية السياسية هي أحد جوانب عملية التغيير الاجتماعي الشاملة وهي عملية متشابكة مع كثير من المتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، التاريخية وتنطوي أيضا على العديد من العمليات والغايات مثل توسيع قاعدة المشاركة السياسية.

ومن خلال ما سبق وفي سياق الحديث عن التنمية السياسية فلا بد من تبيان العلاقة بين المواطن والإدارة فنلاحظ من خلال الواقع غياب تام لدور الفرد في صنع القرار ، فيستوجب ضمن الإطار السياسي أن تكون قواعد اللعبة واضحة بين أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، ويفترض أن تكون العلاقة بينهما إيجابية وذلك لا يعني ذوبان هذه التكوينات في أجهزة الدولة ، بل يجب أن تبتعد عن ممارسة احتكار السلطة ، وتوعية المواطن واستعمال وسائل الإعلام للتعبير عن مشاريعها ومواقفها نحو القضايا.[66]

4 . التنمية الإدارية:

تركز على تنمية وتطوير الجوانب الإدارية والتنظيمية بهدف جعل التنظيمات الإدارية قادرة على القيام بواجباتها ومهامها الإدارية فعرف "Rinder"التنمية الإدارية على أنّها : " الجهود التي تبذل لتوسيع الجهاز الإداري وزيادة عدد هيئات وحجم العاملين فيه ، وتعميق التخصص وتقسيم العمل وتأكيد ماهيته."

كما تعرّف التنمية الإدارية بأنها:

"تغيير موجه ومنظم وهادف إلى زيادة معرفة القيادات العاملة في الوحدات الإدارية بطرق الإدارة العلمية، وزيادة قدرتها ومهاراتها على استخدامها في حل المشكلات التي تواجهها ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها."[67]

كما يطلق على التنمية الإدارية عملية مستمرة وشاملة لتغيير أنماط السلوك الإداري لرفع كفاءة الإداريين وزيادة فعالية الجهاز الإداري في التنمية ، ويعتبر الفرد هو المحور الأساسي وذلك من خلال إكسابه المعارف والعلوم اللازمة لذلك.[68]

---

[66] . عبد الحليم الزيات . **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي** . دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص 88 .

[67] ، أمين ع العزيز حسن . **إدارة الأعمال** . دار قباء للنشر والتوزيع القاهرة ، 2001 ، ص 234 .

ويعتبر مفهوم التنمية الإدارية من المفاهيم المستحدثة في الإدارة العامة حيث نشأت* مع تطوير وظيفة الدولة وتعاظم دور الإدارة العامة وتداخل وارتباط الإدارة الخاصة بها في مختلف المجتمعات.[69]

5 . التنمية الثقافية :

التنمية الثقافية تعني إدخال الثقافة في منظومة المجتمع والعمل على رفع حالة الثقافة العامة على صعيد عموم المجتمع ، وبالإضافة إلى تنمية المواهب والكفاءات والطاقات وتغيير مواقف الأفراد حيال التنمية وخلق الدوافع اللازمة يشكل يتلاءم مع حاجات التنمية ومتطلباتها ، أي خلق نسق ثقافي متحرك يعايش حركات المجتمع وتدعياته.[70]

ومن بين العوامل التي تعمل على رفع التنمية الثقافية العامل ، التكنولوجي ، حيث تمثل التكنولوجيا المعرفة العملية التي تستند على التجارب ونقل الثقافات التي ترفع من قدرة المجتمع وتطور أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوّصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع ، فالتقدم التكنولوجي يعني تغيرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج وتحسنا في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد ، وبالتالي إلى زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية.[71]

6 . التنمية المحلية:

---

[68] . مهدي حسن زويلف ،سليمان أحمد اللوزي . **التنمية الإدارية والدول النامية** . دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان 1993 ، ص 07 .

[69] . ع العزيز صالح بن ميتور . **أصول ومبادئ الإدارة العامة** . دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان 2000 ص 34 .

*ترجع جذور التنمية الإدارية إلى حركة الإصلاح الإداري التي ظهرت في الو م أ في أوائل القرن الماضي داعية أجهزة الإدارة العامة إلى تحقيق الكفاءة في الأداء الإداري والإقتصادي الإتفاق ومن رواد التنمية الإدارية فريد ريجز f riges ، هيدي headey ،جوزيف لابالومبارد g lapalompard.

[70] . الموقع الإلكتروني تم تصفحه يوم 08-07-2015 ، على الساعة 18سا - **http://www.shams .pal.org**

[71] . الموقع الإلكتروني تم تصفحه يوم 08-07-2015،على الساعة 20سا **http://www.shams .pal.org**

يصطلح على تسميتها بتنمية المجتمع المحلي ويقصد بها العملية التي يمكن من خلالها قيام المجتمعات الصغيرة من مناقشة حاجاتهم ورسم الخطط المشتركة لإشباعه.[72]

كما أنها هي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية ، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية ، وإقناع المواطنين المحليين ركة الشعبية بالمشاوالاستفادة من الدعم المادي والمعنوي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية

ودمج جميع الوحدات في الدولة ، ومن الجهات المسؤولة أو القائمة بالتنمية المحلية يمكن حصرها في البلدية ، الولاية ،الخواص (عقد امتياز)[73].

المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية

لا أحد ينكر اليوم الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والنامية، فيعتبر ركيزة أساسية في التنمية بجميع جوانبها ، ولذلك تضاعف اهتمام مختلف الدول والحكومات وانعكس هذا الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وضع برامج خاصة وهيئات دعم لأجل تنميته، حيث أصبح الرهان الأساسي في معالجة البطالة واستغلال الموارد المحلية، وتنمية الصادرات وزيادة الثروة وتؤدي هذه المؤسسات تلك الأدوار لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها على الانتشار والتوسع في جميع أقاليم الدولة .

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبلغ أهمية بالغة في اقتصاديات الدول ومحرك أساسي للتنمية الاقتصادية، ويظهر جليا من خلال مساهمتها في العديد من المجالات الاقتصادية.

1 – 1 : جذب وتعبئة المدخرات

[72] . رشاد أحمد ع اللطيف . **أساليب التخطيط للتنمية** . المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية 2002 ، ص 21 .

[73] . عبد المطلب عبد المجيد . **التمويل المحلي والتنمية المحلية** . القاهرة دار الجامعية للنشر والتوزيع 2001 ،ص 13 .

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات ، حيث تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني ، كما تساهم في توفير مناصب شغل جديدة حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يجعلها عنصر لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات ، وهذا مما يجعل اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قنوات إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني ، ويخفض من درجة الاعتماد على الخارج.[74]

1 – 2: تنمية الصادرات

يعتبر التصدير أحد الوسائل الهامة لضبط ميزان المدفوعات للدول وتوفير العملة الأجنبية، ولقد توّصلت العديد من الدراسات إلى أن النمو السريع للصادرات من السلع والخدمات والتكنولوجيا يعجّل بالنمو الاقتصادي وقد نجحت الكثير من الدول النامية في تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير مما ساعدها على إعادة التوازن إلى موازين مدفوعاتها.[75]

ولقد أشارت الدراسة التي مقدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)إلى أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة 70 % من إجمالي الصادرات في الو م أ وفي إيطاليا تساهم بنحو 53 % ، والسويد بحوالي 30 % أما كوريا والصين تساهم بنسبة 30 % من إجمالي صادراتها.[76]

1 – 3: تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة:

[74] . زويتة محمد صالح . **أثر التغييرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** . شهادة ماجستير الجزائر 2009 – 2010 ، ص ص 29 – 30 .

[75] . فتحي أبو السيد احمد . **الصناعات الصغيرة دورها في التنمية** . مؤسسة شباب الجامعية الإسكندرية ، ص ص 65 – 66 .

[76] . المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقلا عن موقع الالكتروني،يوم 2015/08/15،عل الساعة 15سا: **www.Economy .gov.eg**

إن العنصر الرئيسي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبرى وذلك من خلال التعاقد ، بحيث تلجأ هذه الأخيرة إلى هذا النوع من التكامل نظرا لقدرة المؤسسات الصغيرة على الإنتاج بتكلفة أقل ، هذا بالإضافة إلى أنها تلجأ إلى التعاقد مع المؤسسات الكبرى لأجل تقديم خدماتها أو إنتاج مستلزمات مكملة للمنتج الأساسي من أجل ضمان تسويق منتجاتها في ظل ضيق السوق ، ففي معظم الدول الصناعية توجهت المؤسسات الكبرى إلى التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث أصبحت أجزاء كثيرة من صناعة السيارات مثلا تقوم بها هذه الأخيرة ، ففي السنوات الأخيرة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعاقدة مع CITROEN- RENAULT- GENERAL MOTORS وصل إلى 300 – 2000 – 1500 مؤسسة صغيرة على التوالي.[77]

1 – 4 : المحافظة على استمرارية المنافسة:

إن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتبط بدرجة أعلى بالمنافسة في الأسواق لأن تواجدها يكون بأعداد كبيرة وفي نفس القطاع ولنفس المنتج وبذلك تكون المنافسة حادة على مستوى التكاليف ، الجودة ،السعر ، التجديد ، الابتكار ، فصغر حجم المؤسسات وتعددها يساعد على محاربة الاحتكار والاقتراب من حالة المنافسة ، هذه الأخيرة التي تلعب دورا مهما في الاقتصاد كونها أداة للتغيير والتطوير والإبداع خصوصا في عصر التطور السريع ، إضافة إلى المنافع الاقتصادية المترتبة عنها والتي يأتي في مقدمتها كفاءة تخصيص الموارد والتوزيع الأمثل لها ، ونظرا للمساهمة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال تشجيع المنافسة فقد بادرت العديد من الدول إلى إنشاء هيئات ومؤسسات دعم خاصة لمساعدتها ومن أمثلتها : إدارة المشاريع الصغيرة لجنة البيت الأبيض للمشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية.[78]

[77] . علوني عمار . **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية** . مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 10 لسنة 2010 ، ص 174.

[78] . عبد الرحمن يسرى أحمد . **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها** . الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر 1996 ، ص 25 .

1 – 5 : تحقيق التوازن الجهوي والتنمية المحلية

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية في مختلف المناطق سواء كانت حضرية أم ريفية بما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي و في جميع أقاليم الدولة ، بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة ويعمل على تحقيق التوازن لجميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق بينها بالإضافة إلى تحقيق نوع من العدالة في تنمية مختلف المناطق والأقاليم وتقليص الفجوات التنموية والمحافظة على استقرار السكان .

حيث تضع دول عديدة خطط للتنمية المكانية أو الحضرية وذلك بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على بعض الأماكن المأهولة والمدن الكبيرة ولتحقيق هذا يتوجب تأمين الشروط التالية:

- فرص عمل جديدة.
- سلع وخدمات وأماكن للسكن.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الأداة ذات الفعالية في دعم التوازن الجهوي كونها لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تستلزم تكوين عال.[79]

1- 6 : خلق القيمة المضافة وجلب الاستثمارات الأجنبية :

إذا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في مختلف الاقتصاديات من خلال مبادلات السلع وإنتاجها وتقديم خدماتها فهي تخلق قيمة مضافة معبر عنها بالفرق بين التكلفة والأرباح والإيرادات المحققة المحتملة.

[79] . طيار أحسن شلالي عمار . **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل ترقيتها** . الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر ، 27 – 28 أفريل 2008 ، جامعة الشلف ، ص 05 .

كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا خصبا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير المناخ المناسب والتسهيلات اللازمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار خاصة في ميدان السياحة وبعض الصناعات النسيجية والغذائية ، وبهذا فهي تساهم في تشجيع الاستثمار الذي يعتبر الدافع الحقيقي لعملية التنمية الاقتصادية في أي دولة الذي يساعد مباشرة في القضاء على البطالة والرفع من مستوى النمو الاقتصادي من خلال التأثير في مؤشرات الاقتصاد الكلي.[80]

وبعد الدراسة والإطلاع يمكن اقتراح مجموعة من النقاط تبين أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في عملية التطور وإحداث التنمية خاصة في الدول المتقدمة، وهذا ما لا يتوفر في الدول النامية بسبب نقص المسيرين والتقنيين المؤهلين.
- تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار وخاصة في مجال التكنولوجيا لمواجهة التغيرات في المعطيات الاقتصادية ، وهذا ما لا يوجد في الدول النامية لعدم ملائمة التكوينات بوسائل تقنية متطورة وضعف استخدام الانترنت .
- المساهمة في التنمية الجهوية بصفة متوازنة مثل توفير المرافق الضرورية إلا أن ما يميّز عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ضعف الخدمة المقدمة مثل ضعف نوعية المنشات .
- هناك حركية استثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا مما يعكس الإرادة المشجعة للاستثمار أما في الدول النامية لا تزال هياكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعيدة عن المستوى الذي يمكنها من تقديم الخدمات المطلوبة بكفاءة وفاعلية وهذا نتيجة الإجراءات البيروقراطية المعقدة والسرعة في اتخاذ القرارات .

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية

[80] . أحلام فرج الله . **طرق وأساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإسلامي** . رسالة ماجستير سطيف 2008 ،ص11.

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل النسيج الاجتماعي لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط وتنمية المواهب والإبداع والابتكار بالإضافة إلى تخفيف من حدة البطالة وتوفير مناصب عمل.

وتم دراسة هذه الأهمية في النقاط التالية :

1 – 1 : المساهمة في دعم سياسة التشغيل (توفير مناصب الشغل):

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف سواء في الاقتصاديات النامية أو المتقدمة ، فهي الأداة الاقتصادية المساعدة على توفير ذلك ، فرغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها تتجاوز المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال ويلقي هذا الدور مدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حل للمشكل ومصدر امتصاص البطالة.[81]

1–2: تدعيم دور المشاركة الوطنية وتكوين نسق قيمي متكامل في أداء العمل

تعد هذه الصناعات أحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي ، وتعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية ، وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين وهذا راجع إلى اعتمادها على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها .

كما أنها تعمل على خلق قيّم اجتماعية لدى الأفراد وأهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل وذلك في الحرف التي يتوارثها الأجيال ، حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيّم التي تلقن إليه منذ مراحل الطفولة وحتى ممارسة الحرف التي تمارس داخل إطار الأسرة الواحدة.[82]

1 – 3 : رفع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي

[81] . فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد . **مرجع سابق الذكر.** ص 65 - 67 .

[82] . برجب شهرة زاد . **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .** شهادة ماجستير تلمسان 2011 – 2012 ، ص 80.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة في القرى والأقاليم المختلفة في رفع نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل : النسيج ، الملابس المطرزة ، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي.[83]

1 – 4 : توطين السكان والتقليل من الهجرة الريفية

نتيجة الظروف المعيشية الصعبة والبطالة ، جعلت سكان الريف يهاجرون نحو المدن للتقرب من المرافق العامة الضرورية للحياة وفرص العمل مما أسفر على سلبيات عدة منها ظهور المدن العشوائية ، الضغط على خدمات المرافق المختلفة ، كل هذا جعل الكثير من الدول تتبنى سياسة تثبيت السكان بتدعيم النشاطات الاقتصادية عن طريق تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي بشأنه يخلق فرص عمل ويرفع من مستوى معيشة السكان.[84]

1–5: تنمية المواهب والإبداع والابتكار:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر لروح المبادرة والإبداع المتواصل فهي تبادر إلى ابتكار منتجات وعمليات إنتاج جديدة ، كما أنها تلعب دورا رياديا يتمثل في المساعدة على التحقق من كفاءات الابتكارات الجديدة وإعادة تكييفها بما يتلاءم واحتياجات البيئة المحلية ومتطلباتها .

[83] . فايز النجار،عبد الستار محمد علي. **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة** . دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ،ط 1 2006، ص28.

[84] . علوني عمار . **مرجع سابق الذكر** . ص ص 176 – 177.

وقد بيّنت دراسات ميدانية في كندا أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة أخذت تفوق المؤسسة الكبرى في الميدان التكنولوجي ، وذلك باستعمال الآلات والمعدات الأكثر تناسبا وملائمة مع القطاع الموجودة فيه.[85]

1-6: أداة لمحاربة الفقر:

لقد أدركت الدول والمنظمات الدولية مدى فعالية المؤسسة الصغيرة بالدرجة الأولى في محاربة الفقر وذلك عن طريق ما يسمى بالتمويل المصغر (Micro – Crédit) ، فمعظم الدول تعاني من الفقر وخاصة الدول ذات الدخل الضعيف مثل دول جنوب الصحراء في إفريقيا ، دول أمريكا اللاتينية والدول العربية ، ولمعالجة هذه الظاهرة لجأت هذه الدول إلى سياسة القرض المصغر لتمكين الفقراء من خلق نشاط خاص بهم يسمح لهم بالحصول على مدا خيل يعيشون منها، ولقد أشار البنك الدولي إلى أن عدد الذين يعيشون تحت عتبة الفقر يصل اليوم إلى مليار شخص في العالم ، وأن استخدام المؤسسة المصغرة كأداة لمحاربة الفقر أثبتت نجاعتها في الكثير من التجارب في العالم ، لعل أهم تجربة Grameen.Bank في بنغلاديش.[86]

وبعد الدراسة والإطلاع يمكن اقتراح مجموعة من العناصر تبين أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

- تساهم في رفع مستوى التشغيل وامتصاص البطالة وهذا مما يحسن المستوى المعيشي الاجتماعي للأفراد .
- تساهم في تطوير السوق المحلي.
- تقليص من عملية هجرة الشباب من الريف إلى المدن.
- تقديم سلع وخدمات بتكلفة منخفضة وتلبية الحاجيات الأساسية للاستهلاك.

[85] . هالة محمد لبيب . **إدارة المشروعات في الوطن العربي** . بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية مصر 2011، ص 205.

[86] . علوني عمار . **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية** . مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10 – 2010 ، ص 176.

وهذا كله ما حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة إلا أن هناك مشاكل وعوائق تحول دون تحقيق ذلك.

المطلب الثالث: المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتنوع وتتحدد المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمنها ما يتعلق بالتسيير الإداري ومنها ما يخص التمويل والتسويق ومنها ما يتعلق بالمناخ الذي تعمل في هذه المؤسسات ويمكن إجمالها فيما يلي:

- الإجراءات الحكومية التي تقيّد حرية المؤسسات مما يحول دون نموّها وخاصة البلدان النامية.
- وجود صعوبات فيما يتعلق بقبول المشروع، زيادة على التباطؤ الإداري عند التنفيذ وهذا ما يثبط من عزيمة المستثمر في هذا القطاع الذي يتميز بالديناميكية.
- التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية ، ومركزية اتخاذ القرار المتعلق بمنح القروض.
- عجز على مستوى الخزينة مع عدم تكيّف النظام المالي مع الاحتياجات المطلوبة بواسطة سياسة ديناميكية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أسلوب تسيير الإدارة التي يعتمد على التعاون بين المتعاملين ومرؤوسيهم (المدير ، العاملين) وعدم تبني إصلاح إداري شامل الذي يعتبر ضرورة حتمية لترقية وتنمية هذا القطاع. [87]
- عدم تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من حوافز الاستثمار ومن إعفاءات الجمركية والضريبية .
- مشكلة المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعضها البعض ومنافستها كذلك مع المؤسسات الكبيرة والشركات الأجنبية.

[87] . آيت عيسى . **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أفاق وقيود .** مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 06 ، ص 276 .

- عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع أسعار المواد الأولية غالبا ما يهدد هذه المؤسسات ويحول دون تحقيق الأرباح.[88]
- ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع.
- نقص الكفاءات التسويقية ، وعدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق المتوقع لتصريف سلعهم وخدماتهم .
- تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية بالإضافة إلى عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرض أسعار وإلزام التجار على ذلك.[89]

المطلب الرابع: الحلول المقترحة لمواجهة العراقيل

تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات، ولتفاديها يلزم إيجاد حلول والتي نبيّنها كالتالي:

- الخبرة المناسبة وتوفر المعلومات الكافية في مجال العمل قبل البدء بالمشروع مثل الصحف التجارية، الاتصال الشخصي بالموردين.
- إعداد خطة العمل وتحديد الهدف الأساسي مما يسهل عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات والسير على اتجاه حقيقي والوضوح لمراحل العمل وتحقيق الأهداف التنموية .

[88] . أحمد رحموني . **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة** . المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2011 ، ص 60.
[89] . خبابة عبد الله . **مرجع سابق الذكر** . ص 17 .

- توفر رأس مال كاف لبدء المشروع والعمل على تحقيق التوازن بين البرامج وميزانية المؤسسات وهذا يعتبر أفضل وسيلة لمواجهة المشاكل المالية وعامل يساعد على استمرارية وبقاء المشروع.
- تنمية المورد البشري وإتباع سياسة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وعلى مالك المشروع أن يتعلم أسلوب إدارة العاملين بشكل صحيح بما يحقق نوعا من الكفاءة والفاعلية.
- توفير نظام رقابي فعال لاكتشاف نقاط القوة والضعف وتجنب المخاطر .

خاتمة الفصل :

من خلال تطرقنا إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخصائص التي تميزها تبين لنا الصعوبة التي اكتنفتها محاولة إعطاء تعريف لهذه المؤسسات ويعود السبب إلى التباين والاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى واختلاف طبيعة النشاط لهذه المؤسسات هذا ما جعل البلدان والمنظمات الاقتصادية العالمية المهتمة بهذا القطاع تعتمد على جملة من المعايير لتحديد تعريف خاص بها والتي أخذت عدة أشكال وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة ،كما تعد التنمية عملية ديناميكية تتطلب جهود مكثفة وتنطوي على أبعاد مختلفة،ويرجع الاهتمام الكبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدول إلى الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية في جميع المجالات الاقتصادية الاجتماعية ، الثقافية و السياسية .

الفصل الثاني

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور أساسيا في الاقتصاديات الحديثة ، فهي بمثابة القوة المحركة للاقتصاد وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد الإدراك للكثير من البلدان والجزائر من بين هذه الدول التي شهدت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورات وعرفت تحولات عميقة وذلك من منتصف الثمانينات وكان ذلك من خلال التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني إزاء العشرية السوداء وما جرى عنه من تعديل دستوري في الجوانب الاقتصادية .

ولقد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى إعطاء نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التطرق في المبحث الأول إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشأتها وتطورها في الجزائر بالإضافة إلى الهياكل الداعمة ، أما المبحث الثاني تم التطرق إلى دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية وفي المبحث الثالث بعض التجارب الدولية .

المبحث الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشأتها وتطورها

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون 01 – 18 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال ، حيث يحتوي هذا القانون في مادته 04 على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ثم تأتي بعد ذلك المواد 05 – 06 – 07 لتفصل وتبيّن مفاهيم حول المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة .

– تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المادة 04:

" تعرّف على أنها مهما كانت طبيعتها القانونية ، فهي مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتشغل ما بين 01 و 250 ، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار ، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار ، مع استيفائها لمعيار الاستقلالية "[90]

ولقد قسم المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة أنواع:

1 . المؤسسة المصغرة:MICRO ENTREPRISE

" تعرّف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 01 إلى 09 وتحقق رقم أعمالها السنوي 20 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار."[91]

2 . المؤسسة الصغيرة:PETTIE ENTREPRISE

" تعرّف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 و 49 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار."[92]

[90] . المادة 04 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رقم 01 – 18 الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

[91] . المادة 07 من القانون نفسه . PME : petite et mayenne enterprise

3. المؤسسة المتوسطة:MOYENNE ENTREPRISE

" تعرّف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و 250 عاملا ، ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار ، ويقل عن 02 مليار دينار جزائري ، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار."[93]

ومن خلال الجدول التالي نبيّن المعايير المعتمدة لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الجدول رقم 01 : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري

المعايير / نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الحصيلة السنوية
المؤسسة المصغرة	09 – 01	20 مليون دينار ج	أقل من 10 ملايين دينار ج
المؤسسة الصغيرة	49 – 10	أقل من 200 مليون دينار ج	100 مليون دينار
المؤسسة المتوسطة	250 – 50	200 مليون ، أقل من 02 مليار	500 – 100 مليون دينار ج

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 2001/12/01 انطلاقا من الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ 2001/12/15 ص 06.

المطلب الثاني: نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تدهورا ملحوظا إبان الفترة الاستعمارية نتيجة السيطرة الكاملة للمستعمر الفرنسي ، ومنذ الاستقلال تجلت مظاهر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتبني سياسة تنموية وتطويرية تتماشى والأهداف العامة للسياسة الصناعية ، كما عرف قطاع المؤسسات الصغيرة

[92] . المادة 06 من القانون نفسه .

[93] . المادة 05 من القانون نفسه .

والمتوسطة تطورا نتيجة للتطورات الاقتصادية الطارئة بعد فشل نظام الاقتصاد المخطط في تحقيق التطور والرفاهية ونظرا للأزمات المتكررة التي زعزعت الاقتصاد الوطني كأزمة النفط في الثمانينات وأزمة المديونية ، وعجز الدولة الجزائرية عن تسديد ديونها ولجوئها إلى إعادة الجدولة، وتدهور المؤشرات الاقتصادية كارتفاع نسبة التضخم والبطالة وتسجيل مستويات نمو سالبة وأمام كل هذا جعل الدولة الجزائرية تنتهج برامج تصحيحية وكان أهمها برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1994.[94]

وهنا يمكن حصر مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي:

المرحلة الأولى: فترة الاستعمار:

كانت أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملكا للمستوطنين الفرنسيين (حوالي 98%)، وكانت تلك التي تعود إلى الجزائر محدودة العدد ومباشرة بعد الاستقلال ونتيجة الهجرة الجماعية للمستوطنين ، أصبحت تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وتسييرها، وقد اعتبرت الحكومة في إطار المخططات التنموية الوطنية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا تابعا يخضع للإشراف المباشر للجماعات المحلية.[95]

وتوزعت البرامج التنموية على النحو التالي:

أ . البرنامج الأول 1967 – 1969:

يشمل استعادة الوحدات القديمة الموروثة عن الاستعمار وتحويلها إلى برامج التجهيز المحلي (PEL) * وجهت لتطوير الصناعات الحرفية والتقليدية.

ب . البرنامج الثاني 1970 – 1973:

---

[94] . **الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية** .4 – 5 ديسمبر 2006 ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، ص 22

[95] . صالح صالحي . **أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري** . ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي (الإشكاليات وآفاق التنمية) المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة 12 – 18 يناير 2004 ،ص ص 170 / 171 .

عرفت هذه المرحلة تنمية الصناعات المحلية (DIL) ** ضمن برنامج PEL وذلك من أجل المشاركة في توسيع الطاقات الاقتصادية لتنفيذ المخطط.

ج . البرنامج الثالث 1974 – 1977:

شمل تطبيق برنامج الصناعات المحلية (PIL) *** الذي أعتبر بمثابة الانطلاقة الفعلية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية.[96]

المرحلة الثانية : 1962 – 1988:

تميز الاقتصاد الوطني بالاقتصاد المخطط من نوع الاشتراكي وأعطت الحكومة الأهمية الكبرى إلى المشاريع الثقيلة والمؤسسات الوطنية كبيرة الحجم مثل السوناكوم ، في حين تم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من قانون الاستثمار لسنة 1963 ، ليأتي بعده قانون 1966 ليفرض وجود تصريح من اللجنة الوطنية للاستثمارات لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والخاصة واعتبرت آنذاك القطاع الخاص لا يستطيع خلق قيمة إضافية في الاقتصاد الوطني.[97]

ومن خلال الفترة ما بين 1982 – 1988 بدأت الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن بشرط أن تكون أهداف هذه المؤسسات تتوافق والأهداف العامة للمخطط الوطني، وهذا ما أكده القانون الصادر 1982/08/21 الذي يضمن بعض التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وخلال العام 1983 تم إنشاء الديوان التوجيهي للمتابعة والتنسيق بين الاستثمارات الخاصة، والذي يقوم على:

- خلق التكامل بين الاستثمارات الخاصة ومسار التخطيط .

[96] . لخلف عثمان . **مرجع سابق الذكر** . ص ص 169 – 172 .

* PEL : programme d'équipement
** DIL : développement de l'irdustrie locale .
*** **PIL** programme d'indnstrie local :

[97] - خبابة عبد الله - **مرجع سابق الذكر** - ص 19 .

- توجيه الاستثمار الخاص في المناطق التي يراد تنميتها .

وفي سنة 1987 تم فتح الغرفة الوطنية للتجارة خاصة بأصحاب المؤسسات الخاصة.[98]

المرحلة الثالثة 1988:

أدى الانفتاح الاقتصادي للجزائر وتوجهها نحو اقتصاد السوق إلى تطوير المؤسسات الخاصة تحت مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وعرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا هاما ومستمرا ، وفي هذا الإطار تم وضع إطار قانوني جديد وإعادة النظر في القوانين لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكانت على النحو التالي :

1988 : الإصلاح الاقتصادي والدخول إلى اقتصاد السوق قانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض .

1991 : مرسوم تنفيذي رقم 91 – 37 المؤرخ في 19 فبراير 1991 ، المتعلق بتحرير التجارة الخارجية .

1993: المرسوم الرئاسي رقم 93 – 12 الصادرة في 1993/10/05 والخاص بترقية الاستثمار، وإتاحة المزيد من الحرية والسلوك بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب، وتقليص دور الدولة.

1994 : اختيار الإطار القانوني كخوصصة المؤسسات العمومية.[99]

المرحلة الرابعة: 1994 / 2004:

لقد شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة تطور فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي وساهم عدد من العوامل في تحوّ ل نظرة السلطات العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاعتراف بتطورها وتوسيع حقل نشاطها.[100]

[98] . خبابة عبد الله . **مرجع سابق الذكر** . ص 20 .

[99] . **مجلة الصناعات الجزائرية ، رهانات وأفاق** . العدد 19 ، المركز الوطني للصحافة والإعلام ،مارس 2011 ، ص ص 107 – 108 .

ومن بين ذلك الأداة القانونية الجديدة من بينها المواثيق الرسمية والتي يأتي على رأسها الدستور المعدل سنة 1996 مما يتضمنه من مواد متعلقة بالميدان الاقتصادي بصفة عامة والاستثمارات بصفة خاصة والذي نص على:

- مبادئ حرية الاستثمار والتجارة .
- تشجيع المبادرات الفردية والجماعية في كل الميادين والنشاطات الاقتصادية.[101]

ومن بين القوانين والمراسيم التنفيذية المحفزة للنهوض بالقطاع الخاص ومنه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- قانون الاستثمارات لسنة 1993 .
- **1995** : المرسوم التشريعي حول الخوصصة .
- **1996**: القانون التجاري.

بالإضافة إلى إنشاء شركة ضمان الاستثمار والشراكة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات وغيرها من الإجراءات المساندة لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[102]

كل هذه الخطوات عملت بإصدار قانون جديد للاستثمار وهذا في جوان 2001 الذي نص على :

- إنشاء مجلس وطني للاستثمارات .
- إمضاء الحكومة على عقود أجنبية بهدف الشراكة .

وفي 2001/12/12 صدر القانون التوجيهي رقم 01 – 18 الذي ينص على:

---

[100] . ضحاك نجية ، . **المؤسسات ص و م بين الأمس واليوم آفاق تجربة الجزائر** . الملتقى الدولي متطلبات تأهيل الم ص و م في الدول العربية ،يومي 17 – 18 أفريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، ص 24 .

[101] . مرسوم رقم 96 – 438 المؤرخ في 07 / 02/ 1996 ، **والمتعلق بإصدار نص تعديل الدستور** المواد 31 – 37 .

[102] . **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** . جامعة فرحات عباس سطيف ،العدد 02 ،سنة 2004، ص 15 .

- تفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطوير المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرنامج التأهيل الاقتصادي*أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تشجيع الإبداع والابتكار.[103]

بالإضافة إلى المراسيم الصادرة بخصوص هذا القطاع:

2003 : المراسيم المتعلقة بالمشاتل ومراكز التسهيل .

ديسمبر 2003: المراسيم المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

2004 : المراسيم الرئاسية والتنفيذية في إطار دعم الآلية الجديدة.[104]

المرحلة الخامسة 2005 / 2014:

وأدّى كل هذا إلى زيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع بداية سنة 2005 وتتوزع ما بين مؤسسات خاصة وأخرى عامة ومؤسسات صناعية تقليدية وفي نهاية سنة 2008 بقيت في تزايد حيث تم دمج المؤسسات الصغيرة التي تنشط في مجال المهن الحرة في تعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يتعلق بالمؤسسات التابعة للقطاع الخاص ، وفي نفس السنة سجل تراجع نتيجة تغير البنية الهيكلية في إطار الخوصصة وإضافة إلى إفلاس بعض المؤسسات ، وتعتبر الفترة الممتدة ما بين 2005 – 2009 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.[105]

وفي 2012 أطلقت وزارة التنمية الصناعية إعلانا عن مشاريع صناعية تخص ثمانية عشر فرعا هدفه تجسيد السياسة الصناعية الجديدة وجذب الشركاء الأجانب أصحاب التكنولوجيا.

---

[103] . محمد ع . **الجزائر قبلة الصناعات العربية الصغيرة والمتوسطة** . ملتقى عربي يوم 14 – 15 مارس 2010، مجلة الأبحاث الإقتصادية العدد 21 ، مارس 2010، ص 09 .

–*مجموعة من الإجراءات العملية تقوم بها المؤسسة لإحداث تغييرات هيكلية حتى تندمج المؤسسة في حركية الإقتصاد العالمي بأقل التكاليف من أجل تحقيق الربحية والنمو المستديم .

[104] **. مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير** . جامعة فرحات عباس سطيف ،العدد 02 ،سنة 2004،ص 17

[105] . نشرية إحصائية ،إنطلاقا من الموقع الإلكتروني للوزارة, يوم : 2015/04/20 .: **pttp://www.pmeart dz org**

وفي 2013 تبنت الحكومة سياسة صناعية جديدة تقوم أساسا على تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم نشر إعلانات للشراكة مدعومة بإعلانات عن المشاريع من قبل أجهزة الاتصال .

وفي 10 مارس 2013 بناءا على طلب الوزير الأول تمّ تأسيس لجنة ما بين القطاعات مكرسة لتحسين بيئة المؤسسة حيث سيشارك في هذه اللجنة التي تم تخصيصها كل الأطراف المعنية (الحكومة، النقابات، منظمات أرباب العمل) وبدأت نشاطها في نفس اليوم.[106]

وتنفذ اللجنة أعمالها وفق مخطط العمل للفترة ما بين 2013 – 2014 حيث يضم المخطط ما يلي:

- التحقيق الفوري والمنطقي للإجراءات .
- إحداث تغييرات عميقة في التشريع واللوائح التي تحكم المستثمرين وحاملي المشاريع.
- تحسين مناخ الأعمال في كافة المجالات (الجمارك، السجل التجاري، المناطق الصناعية). [107]

2014: يتضمن قانون المالية 2014 ، عدد كبير من التدابير التي تشجع المستثمرين والنشاطات الإنتاجية ، فهو يترجم الاستمرارية في هذه السياسة من أجل تحقيق نسيج صناعي تنافسي على المستوى الإقليمي والدولي.[108]

المطلب الثالث: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 – 2014:

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي ، أفرزت تغيرات مهمة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني ، فعلى ضوء التجارب في مجال التنظيم والتسيير للمؤسسات أعطت الدولة الجزائرية مجالا واسعا لدعم ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع الصندوق النقد الدولي سنة 1994 ، وقد حظي قطاع المؤسسات الصغيرة

[106] . نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . **سلسلة الإحصائيات والجداول**. نوفمبر 2013 ،رقم 23، ص ص 05 06 .
[107] . نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، السداسي الأول 2013 ،ص 04 .
[108] . نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، السداسي الأول 2013 ،ص 06 .

و المتوسطة اهتمام كبير من حيث توفير مصادر التمويل اللازمة ، وإتباع إستراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع الحيوي على المدى المتوسط والبعيد مدعمة بآليات وميكانزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ ، ومتكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة والغاية منها تجاوز العراقيل التي تحول دون تنمية هذا القطاع وتطويره .[109]

ومن خلال الجدول سنلاحظ مدى التطور الذي حدث في هذا القطاع بشقيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة.

الجدول رقم 02: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين الفترة 2008 – 2014

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عـــدد ألم ص و م	519526	625069	619072	659309	687386	747934	823155

المصدر : نشريات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعلومات الإحصائية بداية من سنة 2008 إلى غاية 2014 .

كما هو ملاحظ في الجدول رقم02 فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة تشهد تطورا مستمرا في الجزائر انطلاقا من 519526 مؤسسة في سنة 2008 إلا أنه سجل تراجعا طفيفا سنة 2010 ليرتفع في السنوات الأخرى ليصل في سنة 2014 إلى 523155.

وبالرغم من العدد الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلا أنه يبقى أقل من معدلات نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية .

المطلب الرابع : الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

[109] . منى مسغوني . **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** . مجلة الباحث كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، رقم 10 ، 2012 ، ص 45 .

إن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينات ، قد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة ومن بين التغييرات ظهور هيئات ووكالات تدعم وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

1 . وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:

أنشأت الجزائر سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 – 211 الصادر بتاريخ 18 جويلية 1994 وتسعى هذه الوزارة إلى :

- تنمية المؤسسات الصغيرة وترقيتها.
- ترقية الشراكة والاستثمارات في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[110]

وأنشأت تحت إدارة الوزارة العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية هذا القطاع منها:

1 . المشاتل وحاضنات الأعمال:

***المشاتل** : هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها ، وفي إطار تطبيق القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، قامت الوزارة بإنشاء 14 مشتلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أهم الأقطاب الصناعية الجزائرية .[111]

***حاضنات الأعمال:** هي عبارة عن منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل مثل المكان والإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع ، وشبكة من الاتصالات والعلاقات بمجتمع الأعمال، وهي تدار عن طريق إدارة متخصصة توفر

[110] ، تم تصفح الموقع الإلتكروني **pttp://www.arab-api – org** يوم 06 / 06/ 2015،على الساعة 22سا

[111] . تم تصفح الموقع الإلكتروني **pttp://www.pmeartz-dz-org** يوم : 2015/06/06،على الساعة16سا

جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المؤسسات الملتحقة بها والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها.[112]

2 . مراكز التسهيل:

أقر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنشاء العديد من مراكز الدعم والتي من بينهما مراكز التسهيل ، فهي تعتبر هيئات استقبال وتوجيه للمؤسسات ، وتسعى من خلال المهام الموكلة إليها إلى إقامة الدعم المالي في مجمل القطاعات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسهيل عملية دعم تمويل المؤسسات وتوجيه المؤسسات نحو اندماج أكبر في الاقتصاد الوطني والعالمي ، وذلك عن طريق توفير دراسات إستراتيجية وتنظيمية حول الأسواق المحلية والدولية ، وتتميز هذه المراكز بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع إداري ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وتجسيدا لهذا المشروع أنشأت الوزارة 14 مركز للتسهيل على مستوى 14 ولاية وهي كالتالي :

الجزائر ، بومرداس ، تيبازة ، البليدة ، الشلف ، وهران ، تيزي وزو ، سطيف ، قسنطينة ، الوادي، جيجل الأغواط ، سيدي بلعباس ، غرداية .[113]

3 . المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

"هو جهاز استشاري يسعى إلى ترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين الجمعيات المهنية والهيئات الحكومية، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ويهدف إلى دراسة المسائل المتعلقة بتطوير هذه المؤسسات." [114]

---

[112] . أيمن علي عمر . **إدارةالمشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن** . الدار الجامعية الإبراهيمية للنشر والتوزيع ، ص 94 .

[113] . أمحمد حميدوش . **مراكز التسهيل** . مجلة فضاءات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 02 ، مارس 2003 ، ص 13.

[114] . نجيب عاشوري . **إنشاء مجلس وطني إستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** . مجلة فضاءات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 01 ، مارس 2002 ،ص 09 .

4 –الوكالات

نظرا للأهمية التي تحضاها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات الدول، وعملت الحكومات على أن تمدها الدعم الكامل من أجل التطور ومواجهة ما يعيق نموها والجزائر كغيرها من الدول وضعت عدة أجهزة تهدف إلى دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بينها:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،صندوق ضمان القروض .

1 / الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب : ANSEJ

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، إحدى الهيئات المسؤولة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي هذا الصدد يتم عرض مجموعة من الأفكار وإعطاء بطاقة فنية حولها .

1 – 1: نشأتها وتعريفها:

نشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في ربيع الثاني 1417 هـ الموافق لـ 08 سبتمبر 1996 ، والذي يحدد قوانينها ويمنحها التنظيم والتسيير العملي ، وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة ، كما تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[115]

1 – 2 : مهام الوكالة :

تقوم بمجموعة من المهام في إطار ما يسمح به القانون وهي كالتالي :

- تقديم الاستشارة ومرافقة أصحاب المشاريع الجديدة.

[115] . المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1417 – 08 سبتمبر 1996 م ، المتضمن إنشاء الوكالة المتعلق بتحديد مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وقوانينها .

- متابعة إنجاز المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- تنظيم تدريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير.
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع .
- تشجيع كل أشكال النشاطات والإجراءات الهادفة لترقية الشباب.[116]

2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

يعتبر القرض المصغر جزء لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والهشاشة ، ويمثل أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية من الحرمان ، ويعمل على بروز نشاطات اقتصادية صغيرة ، فهو بذلك يمثل إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار .

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 – 373 المؤرخ في نوفمبر،ويعتبر إنجاز حقيقيا لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونه يعالج أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات (الجانب المالي) [117].

3 . الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:ANDI

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم رقم 01 – 03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تعمل تحت وصاية رئيس الحكومة تهدف إلى :

- منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوم كأقصى فترة ابتداء من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من الامتيازات .
- تعمل على تجسيد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[116] . منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، فرع ولاية البيض 2003 .

[117] . الموقع الإلكتروني www.workdbank.dz/org ، يوم 2015/04/17 على الساعة 14 سا

- توفير التكنولوجيا.[118]

4 . صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الانطلاقة الفعلية لهذا الصندوق كانت منذ مارس 2004 ، وذلك بإعلان رئيس الجمهورية عند افتتاحه الرسمي للجلسات الوطنية الأولى للمؤسسات ص و م في إنشاء الصندوق الوطني للقروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره 30 مليار دينار جزائري.

حيث يقوم هذا الصندوق بما يلي:

- دعم ومرافقة المستثمر.
- رفع الحواجز والعراقيل التي تعترضه أثناء تحقيق مشروعه في مجال الحصول على القروض.[119]

المبحث الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنمية الجزائرية

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملا للتنمية الدائمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها تمثل قطاعا منتجا للثروة ، وفضاءا مميزا وحيويا لخلق فرص عمل وبالتالي فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية باعتبار أنها تمتاز بقدرة التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي والجزائر كغيرها من الدول قامت بتغييرات معتبرة في بداية التسعينات ومع إصدار قانون النقد والقرض وإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ، كل هذا أعطى مجالا أوسع ودعما قويا لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الوصول إلى تنمية شاملة .

المطلب الأول : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

[118] Article 6.7 loi n 01 – 03 du 20/08/2001 (andi) texte **régissant le développement de l'investissement on algérie** ، pp 04-05 .

[119] . لقاءات بين وزير المؤسسات ص و م ومديري الولايات لـ pme مأخوذ من الموقع الإلكتروني **www.pmeart-dz-org** يوم 2015/04/09 . على الساعة 19 س

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الوطني وهذا لتغطية النقص الذي تتركه المؤسسات الكبرى ، ويمكن إبراز المساهمة من خلال عدة مؤشرات تبيّن الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

1 /دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام :

يشمل الناتج الداخلي الخام على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية وهي ما تسعى الدولة جاهدة إلى تنميته أو المحافظة على النسب المتحصل عليها .

والجدول التالي يبيّن تطوّر الناتج الداخلي الخام.

الجدول 03 : تطور الناتج الداخلي الخام (2008 –2012) الوحدة مليار دينار جزائري

السنة	2008		2009		2010		2011		2012	
القطاع	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الناتج الوطني الخام العمومي	760.92	17.55	816.8	16.41	827.53	15.2	923.34	15.23	793.38	12.11
الناتج الوطني الخام الخاص	3574.07	82.45	4162.02	83.59	4681.68	84.98	5137.46	84.77	5813.02	87.99
المجموع	**4334.99**	**100**	**4978.82**	**100**	**5509.29**	**100**	**6060.8**	**100**	**6606.4**	**100**

المصدر : الموقع الإلكتروني للوزارة sorce: www.pmeart-dz-org

مقدم سعاد . برنامج إعادة التأهيل كإجراء لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة . مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، جامعة سيدي بلعباس 2014– 2015 ص ، 20 .

يتضح من خلال الجدول رقم03الذي يبيّن مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام، أن مساهمة القطاع الخاص لهذه المؤسسات في تزايد مستمر، حيث تشارك بنسب كبيرة و قدّرت في سنة 2008 بـ 82.45 % واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 87.99 سنة 2012.

ويمكن القول أن تراجع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام يعود إلى خوصصة المؤسسات العمومية والدخول إلى القطاع الخاص وبالتالي الدخول إلى اقتصاد السوق .

ونلاحظ كذلك تزايد مساهمة القطاعين في الناتج الداخلي الخام خلال السنوات الأخيرة مما يدل على تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات.

2/ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات :

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات ورفع الميزان التجاري ، بتوفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة ، وذلك نظرا لما تتميز به منتجاتها وخدماتها من جودة ومهارة في العمل وتختلف هيكلة صادرات الدول من دولة إلى أخرى وبخصوص الجزائر يمثل قطاع المحروقات عنصرا هاما في صادراتها وحسب نشرية المعلومات التي تصدرها وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات ، لقد سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 97 % خلال سنة 2011 من القيمة الإجمالية للصادرات وبزيادة وبأكثر من 28 % مقارنة مع سنة 2010 أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة وتقدر بـ 2.93 % من القيمة الإجمالية للصادرات ،ومن بين المنتوجات خارج قطاع المحروقات مثلا. فوسفات الكالسيوم ، الخضر ، الذهب ، المياه المعدنية والغازية، التمور ، الزنك على شكل خام.[120]

[120] . نشرية المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 20 الصادرة في 2011 ، ص 218 .

وفي سنة 2013 قدر قطاع المحروقات الذي يمثل أهم صادرات الجزائر بـ 96.09 % من القيمة الإجمالية للصادرات وبانخفاض يقدر بـ 7.05 % مقارنة مع نفس الفترة لسنة 2012.[121]

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى نسبتها ضئيلة تقدر بـ 3.91 % من القيمة الإجمالية للصادرات ومقابل ذلك ارتفعت قيمة الواردات الجزائرية بـ 28.35 مليار دولار أمريكي لسنة 2013 أي بزيادة قدرها 17.99 % مقارنة بالسنة الماضية 2012.[122]

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر دورها على الجانب الاقتصادي فحسب بل تتعداه إلى تحقيق أدوار اجتماعية ،من بينها إنشاء مناصب شغل وإعادة إدماج العمال المسرّحين من المؤسسات العمومية والتخفيض من حدة البطالة وخاصة بعد عمليات الخوصصة والاتجاه نحو اقتصاد السوق ونتيجة التعديلات الهيكلية التي عرفتها أنظمة الجزائر .

1 . المساهمة في خلق مناصب الشغل :

لقد أدى تعداد تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب شغل بمعدلات معتبرة ، حيث أن هدف إنشاء هذه المؤسسات تخفيض نسبة البطالة والجدول التالي يوضح تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات .

الجدول رقم 04 : تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات (2008 – 2013) :

طبيعة م ص م		2008		2009		2010		2011		2012		2013	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المؤسسات	الأجراء	841060	56.40	908046	64.16	958515	58.96	1017374	59.00	1041221	58.61	1121976	58.17

[121] . نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 23 اللصادرت في 2013 ، ص ص 50 – 52 .

[122] . لخلف عثمان . **مرجع سابق الذكر .** ص 60 .

الخاصة	أرباب العمل	392013	30.48	455398	32.18	618515	38.04	658737	32.20	688825	38.66	747387	39.02
المؤسسات العمومية		52780	4.10	51635	3.64	48656	2.99	48086	28.78	48415	2.73	46132	24.12
المجموع		**1285853**	**100**	**1415079**	**100**	**1625686**	**100**	**1724197**	**100**	**1776461**	**100**	**1915495**	**100**

المصدر: نشريات المعلومات الإحصائية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السنوات 2008-2009-2010-2011-2012-2013 ، صفحات متفرقة من 04 إلى 14 (الجدول من تصميم الباحث)[123]

ومن خلال الجدول نلاحظ أن العمال تتوزع في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القطاع العام والخاص ، وتختلف النسبة ما بين هاتين القطاعين ، فالقطاع الخاص ساهم في توفير مناصب شغل تجاوزت 60% ما بين 2008 و 2009 ليعرف تراجع ضئيل يبقى محصور ما بين 58 % و 59 % ما بين 2010 – 2013 ، وفي المقابل سجل القطاع العمومي نسب ضئيلة في توفير مناصب عمل حيث لا يتجاوز 4.50 % حيث يلاحظ انخفاض مستمر في اليد العاملة .

ويمكن القول أن التطور الحاصل للعمالة في القطاع الخاص راجع إلى البنية الهيكلية نتيجة دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق ونظام الخوصصة أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي تعرف تراجع وانخفاض نتيجة إعادة تنظيم القطاع العام وإعطاء استقلالية شبه كاملة لمؤسسات القطاع الخاص ولذلك على الحكومة الجزائرية الاهتمام بهذه المؤسسات من خلال توفير كل آليات الدعم والمساندة لرفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية .

2 . مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في تحقيق التنمية الجهوية والمحلية ، لما لها من مزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي في جميع أقاليم الدولة ، مما يعمل على تحقيق التوازن لجميع الأقاليم وإزالة الفوارق ، إلا أنه في الجزائر نرى

[123] . مقدم سعاد . **مرجع سابق الذكر** . إحصائيات 2012 – 2013 ، ص 19 .

تموقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وانتشارها في المدن الكبرى منها الساحلية ، ونلاحظ التهميش والعزلة التي تعانيها مختلف مناطق الوطن الداخلية والجنوبية.[124]

وهذا حسب نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات لسنة 2013 حيث تؤكد وبأرقام إحصائية على التمركز الشديد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجهة الشمالية حيث قدر بنسبة 59.38 % أي ما يعادل 262423 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وفي سنة 2012 قدر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بـ 248985 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بنسبة 59.62 %

أما الهضاب العليا قدرت بنسبة 30.54 % أي ما يعادل 134960 مؤسسة صغيرة و متوسطة في سنة 2013 ومقارنة بـ 2012 وصل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى 128316 أي يقدر بنسبة 30.54 .

وفي الجنوب والجنوب الكبير ولسنة 2013 وصل عدد المؤسسات إلى 44581 بنسبة 10.09 % وفي سنة 2012 قدرت نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بـ 10.12 أي ما يعادل 42816 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.[125]

ومن خلال هذه الإحصائيات نلاحظ قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتوّزع بشكل غير متساوي مما يعيق عملية التنمية ، وللتحقيق من الفوارق الجهوية وتحقيق التوازن التنموي وفك العزلة عن المناطق النائية وجب على السلطات العامة تفعيل وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشكيل سياسات تتناسب والإدارات المحلية .

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في ترقية فكر العمل الحر وظهور منظمين جدد فانتقال الجزائر من وضع اقتصادي ذو تسيير مركزي إلى وضع اقتصادي بلا حواجز ولا قيود سيسمح بظهور منظمين ومسيرين جدد

[124] . نادية فويقع . **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية حالة الجزائر .** رسالة ماجستير 2000 – 2001 جامعة الجزائر ، ص65.

[125] . نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 23 – 2013 ، ص ص 22 -42 .

يطمحون إلى تجسيد أفكارهم وتحويلها إلى إنتاج ملموس ، حيث يتخذ هؤلاء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضاءا واسعا لتحقيق إنجازاتهم الإبداعية.[126]

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية

تحتل الصناعة في الجزائر دورا رياديا في تنمية الاقتصاد الوطني بشكل متوازن ، وهذا راجع إلى الثروات الطبيعية المتوفرة والمتنوعة محليا ، حيث بدأت الجزائر في بناء قاعدة صناعية منتشرة على مستوى أنحاء البلاد تهدف إلى تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلالية والتقليل من التبعية للخارج منذ سنوات السبعينات وهذا ما تمثل في المخططات الثلاثية والرباعية، وهذا ما تم في إطار خطة محكمة ، أعطت الأولوية للصناعة الثقيلة مما أدى إلى إقامة عدة مركبات صناعية كبرى وكل جهود التصنيع كانت على عاتق الدولة حتى سنة1990.[127]

وبعد عدة سنوات من الركود القطاع الصناعي تتجه لتعرض الاقتصاد الجزائري لصدمة بترولية عنيفة في 1986 والأزمة الأمنية وما نتج عندما يلي :

- هبوط متوسط معدل النمو السنوي الصناعي العمومي إلى 2.7 %
- انخفاض نسبة الاستثمار نتيجة الأزمة البترولية التي أدّت إلى تحقيق العائدات من العملة الصعبة وتقليص إمكانيات التمويل ، الأمر الذي أجبر المؤسسات اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل لتمويل تجهيزاتها .
- انخفاض التشغيل في القطاع الصناعي إلى مستوى 10.3 % من إجمالي عدد السكان العاملين في تلك الفترة لتستقر بين سنوات 1996 . 1999 عند 8.5 %
- بلغت نسبة الواردات حوالي 89.9 % من الواردات الإجمالية، في حين لا تتجاوز صادرات المواد الصناعية 4.3 %من إجمالي الصادرات.[128]

---

126 . نادية فويقع . **مرجع سابق الذكر .** ص 123 .

127 . **الصناعة الجزائرية رهانات وأفاق .** وزارة الاتصال المركز الوطني الوثائق الصحافة والإعلام ، مارس 2011 ، ص 10 .

128 . **إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة** . ، الكتاب الأبيض للحكومة ، دار الحقائق للطباعة والنشر والتوزيع ، سنة 2007 ، ص ص 37-38 .

وكل هذا أدّى دخول الجزائر في دوامة من الاستدانة ووضعية من عدم القدرة على الوفاء بالدين ومن هذا المنطلق عملت الجزائر على اتخاذ إجراءات من شأنها العمل على زيادة الإنتاجية وهذا بداية من سنة 2000 وما أطلق على الفترة بفترة تثبيت الاقتصاد الوطني ، وترشيد بيئة المؤسسة حيث تم تأسيس الإطار القانوني الاقتصادي حسب المراجع والممارسات الدولية، وإزالة الخلط المؤسساتي وخلق انسجام بين السياسات العمومية ومن بين هذه الإجراءات ما يلي:

- تنفيذ سلسلة من الإجراءات ومجموعة من السياسات العمومية قصد خلق إطار مرجعي وتحديد بأعمال منسجمة ومحفزة للمؤسسة مثل : سياسة تسيير العرض من العملة يضمن استقرار الكتلة النقدية .
- نظام جديد مبسط للتعريفة الجمركية ونظام جبائي ملائم .
- توسيع وتسهيل إجراءات التحويل وتبسيط معتبر لإجراءات إنشاء المؤسسة .
- اتخاذ مجموعة من إجراءات الدعم وترقية المؤسسة الصناعية ، وقد سمحت ترقية الاستثمار المباشر وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذا الدعم المتنوع والخوصصة مما يحقق إنتاجية أفضل في بعض فروع الصناعة مثل الحديد والصلب ، الصيدلة.[129]

كل هذه السياسات الصناعية عملت على تحقيق الاستقرار وإعادة تركيب الاقتصاد الوطني وتوجيهه في طريق النمو ، حيث أحتلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن فاعل أساسي في مجال التنمية وإحداث مناصب الشغل والاستثمار، حيث تمتلك الجزائر حظيرة صناعية واسعة تتشكل أساسا من مؤسسات صغيرة ومتوسطة وصناعات صغيرة ومتوسطة.[130]

ومن أمثلة ذلك :

[129] . **إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة** . الكتاب الأبيض للحكومة ، ص ص 39 – 40 .

[130] . **الصناعة الجزائرية رهانات وأفاق** . ص 59 .

1 . وحدة الصناعات الجلدية المتخصصة في الدباغة (الشركة الوطنية للصناعات الجلدية سابقا (SONIPEC) في خراطة ولاية سطيف وأخرى في ولاية الجلفة.)

2 . وحدة صناعة الصنابير واللوالب (الشركة الوطنية للصناعة الميكانيكية (Sonacome) ولاية سطيف .)

3 . وحدة صناعة الأحذية (الشركة الوطنية للصناعات الجلدية سابقا (SONIPEC) جوار مدينة أقبو بجاية .)

ونظرا للتنافس الذي تتعرض له المؤسسات الجزائرية في السوق الوطنية، أخذت الدولة على عاتقها مواجهة هذه المنافسة وذلك باعتماد سياسات عمومية لمرافقة المؤسسات وتطبيق برامج لتأهيلها وتخصيص إمكانيات مالية هامة لهذه البرامج.[131]

حيث شكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استحداث مناصب تشغل أهم انشغالات برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 الذي خصص له مقدار مالي يقدر بـ 21214 مليار دينار جزائري ، بالإضافة إلى ذلك قررت السلطات العمومية إبتداءا من 2010 إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال :

- إنجاز مناطق صناعية والدعم العمومي.
- منح قروض بفوائد منخفضة.[132]

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في الحفاظ على الطابع الصناعي المحلي ومنافسة المنتوج الأجنبي حيث أن الجزائر وهي مقبلة على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وكذا توقيع عقد الشراكة مع المجموعة الأوربية فرض عليها ضرورة ترقية المنتوج المحلي عن طريق مراقبة الجودة التي تبقى الضمان الأول الوحيد لقدرة المنتوج المحلي على

[131] . **الصناعة الجزائرية رهانات وأفاق** ص ص من 38 – 41 .
[132] . **المرجع نفسه.** ص 59 .

منافسة المنتوج الأجنبي وكذلك عن طريق تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تضمن المحافظة على الطابع الصناعي الوطني والمحلي أمام المنتوج الأجنبي.[133]

المطلب الرابع : المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

رغم إيجابيات التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك الكثير من المشكلات التي قد تعوق وتحد من إمكانية انطلاق هذا النوع من المؤسسات وتحول دون تطورها ونموّها، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي :

- صاحب المشروع الصغير والمتوسط قد يفتقد إلى الكفاءة اللازم توّفرها عند إعداد دراسة جدوى للمشروع ومدى أهميته والأهداف المراد تحقيقها من وراء قيامه .
- تواجه المؤسسات الصغيرة منافسة شديدة من قبل المؤسسات الكبيرة المحلية والأجنبية، فالمؤسسات الكبيرة لديها القدرة على استخدام تكنولوجيا متطورة تنتج بكميات كبيرة وبتكلفة منخفضة.
- انخفاض إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وافتقار العديد منها لتخطيط الإنتاج وعدم اختيار مستوى التكنولوجيا المناسب، بالإضافة إلى عدم الإلمام بنظم الرقابة على الجودة ونظم المعايير والمواصفات المحلية والدولية.
- غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة ، إما لعدم معرفتهم بالقواعد والأصول المحاسبة أو عدم خبرتهم في هذا المجال ، مما يؤدي إلى اللجوء إلى مكاتب المحاسبة الخارجية لإعداد الحسابات مما ينتج عن مصاريف عالية .[134]
- غياب أساليب التكنولوجيا وعدم القدرة على مسايرة التطور الحاصل في دول العالم، فمعظم المؤسسات تنشط في مجالات ذات تكنولوجيا ضعيفة أو متوسطة مثل تفصيل الملابس.

[133] . نادية فويقع . **مرجع سابق الذكر** . ص 123 .

[134] . توفيق ع الرحيم يوسف حسن . **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** . دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ط 1 ، 2002 ، ص ص 71-72 .

- عدم تتبع برامج خارج عن إدارة المؤسسة .
- سوء التسيير وهذا راجع إلى قلة الخبرة.[135]
- عدم توفر المعلومات الفنية والاقتصادية الخاصة بالآلات والجودة مما يؤدي انخفاض معدلات الإنتاج
- عدم توفر اللازم لشراء الأصول الثابتة أو رأس المال العامل، وتتزايد حدة هذا المشكل في الدول المتخلفة التي تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذا النوع من المؤسسات، وإنه في حالة توفرها تكون ذات قدرات مالية محدودة.
- ضالة الممتلكات الخاصة أو وجودها في شكل عقارات أو أراضي مشتركة في ملكيتها مع الآخرين، أو أصول أخرى يصعب تحويلها بسهولة إلى سيولة باعتبار أن المصدر الأساسي الذي تعتمده المؤسسات الصغيرة في تمويل أعمالها يتمثل في الموارد الذاتية والمدخرات الشخصية لأصحابها.[136]
- عدم وجود قانون موّحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحدد تعريفا لها ، وينظم عملها ، ويوفر لها تسهيلات ، وعدم وجود إجراءات تنظم الاستثمار وتحدد الضرائب.
- نقص خدمات النقل والخدمات العامة كخدمة المياه ، الكهرباء مما يفرض على أصحاب هذه المؤسسات تهيئة الخدمات بأنفسهم وبطرق خاصة فتصبح التكلفة مرتفعة جدا ، مما يؤدي إلى مواجهة مشاكل مالية .
- نقص المعلومات اللازمة للتسويق نتيجة نقص الخبرات والكفاءة التسويقية.[137]
- عدم الإلمام بمبادئ التسويق يؤدي إلى فشل المشروع بغض النظر عن أهمية وجودة السلع والخدمات التي ينتجها .

---

[135] Michel marchsray et calette foureade **–gestion de la pme / pmi – op – p 243**

[3] . عبد الرحمن يسرى أحمد . **مرجع سابق الذكر** . ص 37 .

[3] . حسان خضر. **إدارة وتنمية المشاريع الصغيرة** . على الموقع الإلكتروني يوم19-04-2015 الساعة 16 ساء: **[2]http;//www.arab.api.org/develop-pdf-**

- نقص الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات مثل المشاركة في المعارض والإعلان في المجلات والجرائد والتلفزيون.
- ظاهرة عدم الثقة بالإنتاج الوطني مقارنة مع المنتجات الأجنبية المنافسة.[138]
- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة التي تفرضها المؤسسات الأجنبية التي تملك أحدث التكنولوجيات وتعتمد الإدارة العلمية الحديثة.
- عدم استقرار المحيط الاقتصادي الكلي مع عدم الاستقرار الهيكلي لأسعار البترول .
- عدم الاستقرار السياسي وهذا العائق إذا كان لا يشكل مشكل أمام المستثمرين المحليين فهو عائق مهم للمستثمرين الخارجيين.[139]

المبحث الثالث : تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تشهد الاقتصاديات العالمية على نجاح العديد من تجارب الدول التي اتخذت من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة لتحقيق أهدافها التنموية، ونعرض فيما يلي شرحا مختصرا لبعض التجارب العالمية.

المطلب الأول: التجربة الإيطالية:

تعد التجربة الإيطالية من أهم التجارب العالمية التي أكدت أن تحقيق التنمية يتأتى من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1 . تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[138] . إبراهيم توهامي . **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر** . الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة يومي 13 – 14 أفريل 2008 ، ص 11 .

[139] . عبد الرحمان بن عنتر ، عبد الله بن وناس . **مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية** . مجلة أبحاث روسيكادا ، العدد 01 ، جامعة سكيكدة ، ص 126 .

تعتمد إيطاليا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف المعمول به من طرف الإتحاد الأوروبي ، ويميّز بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وفق مجموعة من المعايير منها : معيار عدد العمال ، الاستقلالية ، رقم الأعمال ، الحصيلة السنوية.[140]

2 . واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسط في البطالة :

تعتبر التجربة الإيطالية من أهم وأنجح التجارب العالمية التي أكدت على أن التنمية لا تتحقق بالضرورة من خلال الشركات الضخمة ، فالاقتصاد الإيطالي يعتمد في الأساس على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي استطاعت أن تصبح من كبرى المشروعات المصدرة عالميا للعديد من السلع ذات الجودة العالية وخاصة في مجال السلع الغذائية والماكينات الزراعية وغيرها ، ويعكس عدد المشروعات الصغيرة في إيطاليا والذي يبلغ نحو 750 ألف مشروع يعمل بكل منها أقل من 10 عمال وتسيطر تلك المشروعات على البنية الإنتاجية للاقتصاد الإيطالي.[141]

3 . الهيئات الداعمة :

تقوم العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية في الاقتصاد الإيطالي بتوفير الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة ومنها :

- وزارة المالية : توفير المساعدات المالية لشراء المعدات اللازمة للعملية الإنتاجية .
- وزارة البحث العلمي: دعم مشروعات الأبحاث العلمية وتطوير وسائل الإنتاج.

[140] . بوقموم محمد . **إضاءات على بعض التجارب العالمية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** . كلية العلوم الإقتصادية ، قالمة . ص02.

[141] . حسين عبد المطلب الأشرج . **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية** . ط 1 ، 2009 ، الإمارات العربية ، ص ص 22 -23 .

- وزارة التجارة الخارجية : وضع سياسات الدعم الخاصة بالتصدير ، تعزيز المعلومات عن جميع شركات التصدير وتمويله.[142]

المطلب الثاني : التجربة اليابانية :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر قطاع لخلق وأحداث تنمية شاملة فابتكرت العديد من الهياكل وبرامج المساعدات المالية والفنية حتى تساهم في زيادة الثروة العامة للدولة وتسهيل عملية خلق الوظائف الجديدة التي بدورها تحدث مناصب شغل وتقضي على البطالة.

1 . تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:

تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان من خلال القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1963 الذي يهدف للقضاء على جميع العقبات التي تواجه هذه المؤسسات وتقليص الفجوة بينها وبين المؤسسات الكبيرة ، وقد تم تعديل هذا القانون في 1999/12/03 بهدف وضع سياسة لتطوير وتنمية هذا القطاع وقد عرف هذا القانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها : "تلك المؤسسات التي لا يتعدى عدد العمال بها 300 عامل ، ورأس مالها لا يفوق 300 مليون بن ياباني.[143]

2 . واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:

تعتبر التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة نموذجا يحتذى به بين كل الدول الراغبة في تنمية اقتصاديات من جهة والتغلب على مشاكل البطالة من جهة أخرى .

[142] . بوقموم محمد . **مرجع سابق الذكر** . ص 04 .
[143] . بوقموم محمد . **مرجع سابق الذكر** . ص 06 .

وبالرغم من أن اليابان لا تتمتع بثروات معدنية ومواد أولية في حين يعتمد إنتاجها على استيراد المواد الأولية إلا أنها حققت تقدما كبيرا في مجال الصناعة وأصبحت تنافس العديد من الدول الكبرى، ولعل السبب يرجع إلى السياسات العامة الحكومية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى خلق تكامل متجانس بين الصناعات الكبيرة والصغيرة بالإضافة إلى توفير المساعدات للمشروعات الصغيرة.[144]

وقد وضعت الحكومة اليابانية سياسة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقد تمثلت هذه السياسة في قيام الحكومة باتخاذ الإجراءات التالية :

إصدار قانون للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وقانون أخر للجمعيات التعاونية، التشخيص العملي لمشكلات هذا القطاع، توفير الإرشاد الفني من مؤسسات البحث لهذا الصناعات، إنشاء معهد خاص لتعليم وتدريب العاملين بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مركز للإعلام القومي لتلك المنشآت.[145]

3 . الهياكل الداعمة :

البنوك التجارية، الهيئة القومية للتمويل، هيئة تمويل المشروعات الصغيرة.[146]

المطلب الثالث: التجربة الهندية

تعتبر التجربة الهندية من التجارب الناجحة في الدول النامية مقارنة بالمشاريع الكبيرة بحيث أصبحت هي الأمل المنشود في تحقيق التشغيل والتطور الاقتصادي.

1 . تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند : "تعرّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها: " المشروعات التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 750 ألف دولار وهذا فيما يخص المؤسسات المتوسطة أما المؤسسات الصغيرة هي التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 65 ألف دولار." [147]

144 . حسين عبد المطلب الأشرج . **مرجع سابق الذكر** . ص 22 .

145 . ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي . **مرجع سابق الذكر** . ص 150 .

146 . بوقموم محمد . **مرجع سابق الذكر** . ص ص 07 – 08 .

2 . واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند :

يضم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند أكثر من ثلاثة ملايين وحدة صناعية تشارك بنسبة 35 % من حجم المنتجات الهندية ، وتبلغ قوة التوظيف في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 17 مليون عامل ينتجون ما يعادل 107 مليارات دولار بنسبة 10 % من إجمالي الناتج القومي الهندي ، وأن هذا النجاح لم يأت من فراغ بل أستند إلى مجموعة من العوامل التاريخية والطبيعية إضافة إلى الإمكانيات البشرية وحسن إدارة الموارد والتخطيط.[148]

3 . الهياكل الداعمة :

1 . جهاز إدارة الصناعات الصغيرة والريفية: تقديم دعم مادي وفني، قيام بعمليات تدريب صياغة السياسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة.

2 . صندوق لتطوير التكنولوجيا بالهند.[149]

المطلب الرابع: التجربة الكورية (كوريا الجنوبية)

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل عاملا قويا للاقتصاد الكوري لما تقدمه من نسب عتبرة في التوظيف والقضاء على البطالة والزيادة في الثروة وتعمل جاهدة على خلق تنمية وهذا ما يجعله نموذجا يمكن الاسترشاد به.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية:

يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية باستخدام معيار حجم العمالة ، رأس المال حجم المبيعات السنوية ، مع الأخذ بعين الاعتبار قطاع النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه المؤسسة.[150]

---

147 . أيمن علي عمر . **مرجع سابق الذكر** . ص 269 .

148 . ليث عبد الله القيهوي بلال محمود الوادي . **مرجع سابق الذكر** . ص 157 .

149 . أيمن علي عمر. **مرجع سابق الذكر** . ص ص 261 – 262 .

2 . واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية:

أعدت حكومة كوريا الجنوبية مشروعا لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد اعتمد المشروع على تقديم المساعدات الفنية لتطوير تلك المشروعات ، وقد منحت الدولة حوافز وإعفاءات ضريبية ، وتمثلت في إعفاءات ضريبية للشركات الصغيرة لمدة 04 سنوات بعد تأسيسها، وإعفائها من 50 % من الضرائب لمدة سنتين بعد ذلك وتخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة ، وأنشئت الحكومة هيئة تطوير الصناعات الصغيرة لتقوم بعدد من المهام أهمها : توفير معلومات حديثة عن التكنولوجيا المحلية والأجنبية ، الإعفاء الجمركي التام أو نسبة 80 % لجميع المعدات والأجهزة المستوردة لمعاهد البحوث وتعاونيات التكنولوجيا الصناعية، ووفق الإحصائيات 2006 أنها تشغل نحو ما يقارب 10.9 مليون عامل أي ما يعادل 87% من مجموع القوى العاملة في كوريا وتبلغ مساهمتها في الصادرات بـ 31.9 % من مجموع الصادرات الكورية.[151]

3 . الهياكل الداعمة :

1 . الهيئات المشرفة وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية هذه المؤسسات .

2 . هيئات الدعم المالي بنك متخصص لتقديم القروض والتسهيلات الإنمائية .

3 . هيئات الدعم التسويقي.[152]

[150] . بوقموم أحمد . **مرجع سابق الذكر** . ص 09 .

[151] . حسين عبد المطلب الأشرج . **مرجع سابق الذكر** . ص 21 .

[152] . بوقموم أحمد . **مرجع سابق الذكر** . ص 10 .

خاتمة الفصل:

لقد حولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية ولقد وجدنا أن الدولة الجزائرية أدركت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بمؤسسات القطاع العمومي وذلك بعد الأزمة البترولية والتحولات العميقة التي كان مفادها الانتقال من اقتصاد تقوده الدولة إلى اقتصاد قائم على المنافسة،وظهر هذا الاهتمام من خلال زيادة التعداد لهذه المؤسسات وإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات المالية والقانونية، فيتوزع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الطبيعة القانونية مابين قطاع عام وقطاع خاص وهذا الأخير قد لعب دور في تحقيق التنمية بنسب كبيرة من حيث توفير مناصب شغل والزيادة في الناتج الداخل الخام وارتفاع الصادرات على عكس القطاع العام الذي كان يحقق نسبة ضئيلة في عملية التنمية ،وهذا الاهتمام مفاده تطوير هذه المؤسسات والقضاء على العراقيل التي تحول دون تحقيق أهدافها.

وتعتبر تجارب بعض الدول مثل إيطاليا ، اليابان ، الهند من بين التجارب الرائدة في مجال وإقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ونموذجا يحتذى به في كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادها الوطني ، حيث انتهجت هذه الحكومات إستراتيجيات ناجحة استهدفت توفير كافة المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والربط بينها وبين المؤسسات الكبيرة ، وتحقيق المصلحة العامة للدولة والمصلحة الخاصة لكافة المؤسسات .

وبالرغم من تطور مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الجزائر، إلا أن مساهمتها ضعيفة لهيمنة قطاع المحروقات وعلى الدولة الجزائرية أن توفر البيئة والمحيط اللازم لتنمية هذه المؤسسات والاستفادة من بعض التجارب الرائدة في هذا القطاع .

الفصل الثالث

لمعرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قمنا بدراسة مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البيّض تمّ تقديم لنا منشورات وإحصائيات والتي حاولنا من خلالها معرفة كيف ساهمت المديرية في تحقيق التنمية.

وللإجابة عن هذا السؤال قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، الأول تمّ إعطاء نظرة عامة حول المديرية أما الثاني مساهمة القطاع في إحداث التنمية، والثالث سنحاول الإجابة عن ما مدى تقييم الدور الذي تلعبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البيّض.

المبحث الأول: عمـوميـات حـول المديـريـة

يهتم هذا المبحث بدراسة عامة حول المديرية وذلك بتبيان المجال الجغرافي والتنظيمي .

المطلب الأول: التعـريـف بالمديـــريـة

الإطار القانـونـي

تم تعريفهـا وفـق المرسـوم التنفيـذي رقـم 11 – 19 المؤرخ في 2011/01/25 الـذي يتضـمن إنشـاء المديرية الولائية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ومهامها وتنظيمها .

وتعرّف على أنها: مهما كانت طبيعتها القانونية فهي مؤسسة إنتاج السلع / أو الخدمات:

- تشغل من 01 إلى 250 شخص .
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

الموقـــع

يتواجد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البيض الحي الإداري . مديرية النقل سابقا

الهاتف: 049.71.09.60 [1]

الموقع الإلكتروني : Email : dpmeaelbayadh@yahoo.fr

المطلب الثاني: الهيـكل التنظيـــمي

[1] . منشور. **مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البيّض.** ص 02 .

ترتكز كل مديرية على هيكل تنظيمي و لمديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البيّض هيكل كالتالي:[1]

[1] – بناء على المعلومات المقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار لولاية البيّض

المطلب الثالث: هيــاكل القطــاع

يحوي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار للولاية على هيكلين :

- ❖ مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متواجدة بطريق أفلوا البيض ، الهاتف 040.81.31.61
- ❖ مركز التسهيل متواجد بطريق أفلوا ، البيض .

1:مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

متواجدة بطريق أفلوا . البيض . الهاتف 040.81.31.61

هـي مؤسسـة عموميـة ذات طـابع صـناعي وتجـاري أنشـأت بموجـب المرسـوم التنفيـذي رقـم 78/03 المـؤرخ في 2003/02/25 تتمتـع بالشخصـية المعنويـة والاسـتقلال المـالي توضـع تحـت وصـاية الـوزير المكلـف بالمؤسسـات الصغيرة والمتوسطة .

- **أهداف المشاتل :**

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي .
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها .
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة.
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات المرافقة .
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل .
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا إستراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها تسيير وإنجاز المحلات

- تقديم الخدمات والإرشادات الخاصة[1]

2 - مركز التسهيل

متواجد بطريق آفلو- البيض

مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 2003/02/25 يتمتع بشخصية معنوية والاستقلال المالي ويهدف في الأساس إلى :

*وضع شباك بتكيف مع احتياجات منشئ المؤسسات والمقاولين.

*تطوير ثقافة التقاول.

*ضمان تسيير الملفات التي تحضى بمساعدة الصناديق المنشأة لدى وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به .

*تقليص أجال إنشاء المؤسسة وتوسيعها واستردادها.

*تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي.

*تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع .

*إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية.

*الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين و الأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.[2]

[1] - بناء على المعلومات المقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار لولاية البيّض

[2] - بناء على المعلومات المقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار لولاية البيّض

المبحث الثاني:دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالبيّض

إن الهدف الأساسي لأي قطاع هو تحقيق أكبر ربح للدولة وبأقل تكلفة وذلك من أجل استمرارها ونجاحها وهذا يكون من خلال المشاريع الذي يقدمها القطاع للمستثمرين ومن خلال هذا المبحث سنحاول إبراز دور مشاريع القطاع في تحقيق التنمية في الولاية .

المطلب الأول :الهيئات الداعمة

وتتمثل فيما يلي:

1- اللجنة الولائية للمساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار وضبط العقار

مهامها:

- تحديد إستراتيجية الاستثمار على مستوى الولاية .

- المساهمة في الضبط والاستعمال الرشيد للعقار الموجه للاستثمار في إطار الإستراتيجية التي تحددها الولاية مع اخذ التجهيزات العمومية على الخصوص بعين الاعتبار.

- اقتراح كل طلب امتياز محتمل يمنح بالتراضي.

- اقتراح منح الامتياز عن طريق المزاد العلني الفتوح أو المحدود على الأراضي المتوفرة.

- مرافقة جميع المبادرات المتعلقة بالترقية العقارية العمومية أو الخاصة لإنشاء أراض مهيأة ومجهزة تكون لاستقبال الاستثمارات.

- وضع المعلومات المتعلقة بتوفر العقارات الموجهة للاستثمار تحت تصرف المستثمرين بواسطة كل وسائل الاتصال.

- تقييم شروط سير السوق العقارية المحلية.

2- صندوق ضمان القروض:

يعرّف على انه الوسيط بين حاملي المشاريع والبنوك، ويهدف إلى:

- تسهيل الحصول على قروض متوسطة الأجل

3- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

وضعت الوكالة برنامج تأهيل المؤسسات لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تحسين مردودها ويهدف إلى جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على التحكم التقني والتكنولوجي إضافة إلى المنافسة بنوعية وإبداع.[1]

المطلب الثاني: مهـام المديـريـة

تتعدد مهام المديرية وتتنوع وهي كالتالي:

- ضمان متابعة التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتقييس والقياسة القانونية والأمن الصناعي.
- مساعدة مؤسسات القطاع الصناعي لتحقيق عملياتها في ميدان التنافسية الصناعية والابتكار.
- اقتراح كل عملية تهدف إلى المحافظة وتطوير النسيج الصناعي وترقية الاستثمار

متابعة تسيير مساهمات الدولة.

- السهر على جمع ونشر المعلومة الخاصة بالنشاطات الصناعية .

[1] منشور . **مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البيّض** . ص ص05-06

- تنفيذ الإستراتيجيات وبرامج العمليات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ميدان تطوير النسيج الصناعي وترقية الاستثمار :

- المساهمة في ترقية وتطوير الجاذبية الاقتصادية .
- المشاركة في ضبط العقار الصناعي على مستوى الولاية .
- تقييم دوريا تطبيق إجراءات ترقية الاستثمار .
- المساهمة في تطوير الفضاءات الجهوية للتنمية الصناعية ،ومناطق النشاط وتأهيل المناطق الصناعية.[1]

المطلب الثالث:دور مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البّيض في التشغيل 2012 – 2015

الجدول رقم 05:عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل حسب قطاع النشاط إلى غاية 2012/09/30 [2]

قطاع النشاط	الفروع	عدد المؤسسات ص و م حسب القطاع	عدد مناصب الشغل حسب القطاع
الخدمات	النقل	475	688
	التجارة با لجملة	96	556
	الفندقة والاطعام	136	569
	خدمات المؤسسات	44	458
	خدمات العائلات	87	314
	أعمال عقارية	03	41

[1] منشور . **مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البيّض .** ص 03 .

[2] – بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار لولاية البيّض

البناء والأشغال العمومية	البناء والأشغال العمومية	851	6542
الصناعة	المناجم والمخابر	02	54
	مواد البناء	16	98
	الصناعة الغذائية	87	281
الفلاحة والصيد البحري	الفلاحة والصيد البحري	12	514
المجموع		**1801**	**10112**

المؤسسات حسب قطاع النشاط لسنة2012 [1]

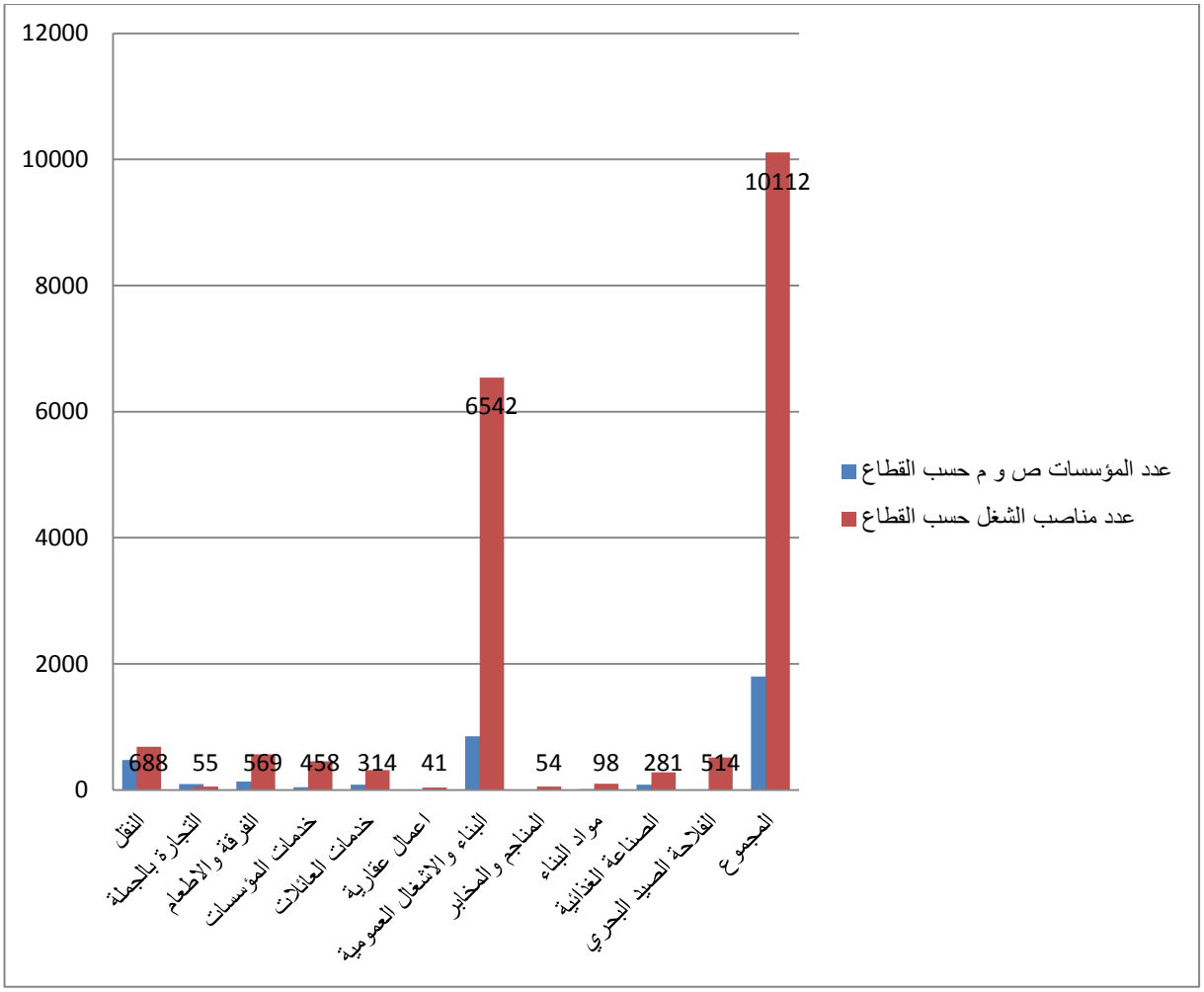

تحليل المعطيات:

[1] – بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار لولاية البيّض

من خلال الجدول رقم 05 والرسم البياني رقم01 يمثل عدد المؤسسات في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات الأغلبية الساحقة من مجموع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهذا يؤكد ارتفاع مناصب الشغل ثم يليه قطاع الصناعة ولتبقى الفلاحة والصيد البحري في المرتبة الأخيرة نتيجة تضاريس الولاية وقلة الإمكانيات والفروق عن العمل والهجرة نحو المدينة .

الجدول رقم 06: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل حسب قطاع النشاط إلى غاية 2013/06/31:[1]

قطاع النشاط	الفروع	عدد م ص و م حسب القطاع إلى غاية 2013/06/31	عدد مناصب الشغل حسب القطاع إلى غاية 2013/06/31
الخدمات	النقل	479	944
	التجارة با لجملة	99	925
	الفندقةوالإطعام	137	571
	خدمات المؤسسات	45	667
	خدمات العائلات	91	837
	أعمال عقارية	04	60
البناء والأشغال العمومية	البناء والأشغال العمومية	871	8966
الصناعة	المناجم والمخابر	05	44
	مواد البناء	17	127
	الصناعة الغذائية	91	360
الفلاحة والصيد البحري	الفلاحة والصيد البحري	13	296
المجموع		**1852**	**13787**

[1] – بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار لولاية البيّض

المؤسسات حسب قطاع النشاط لسنة2013[1]

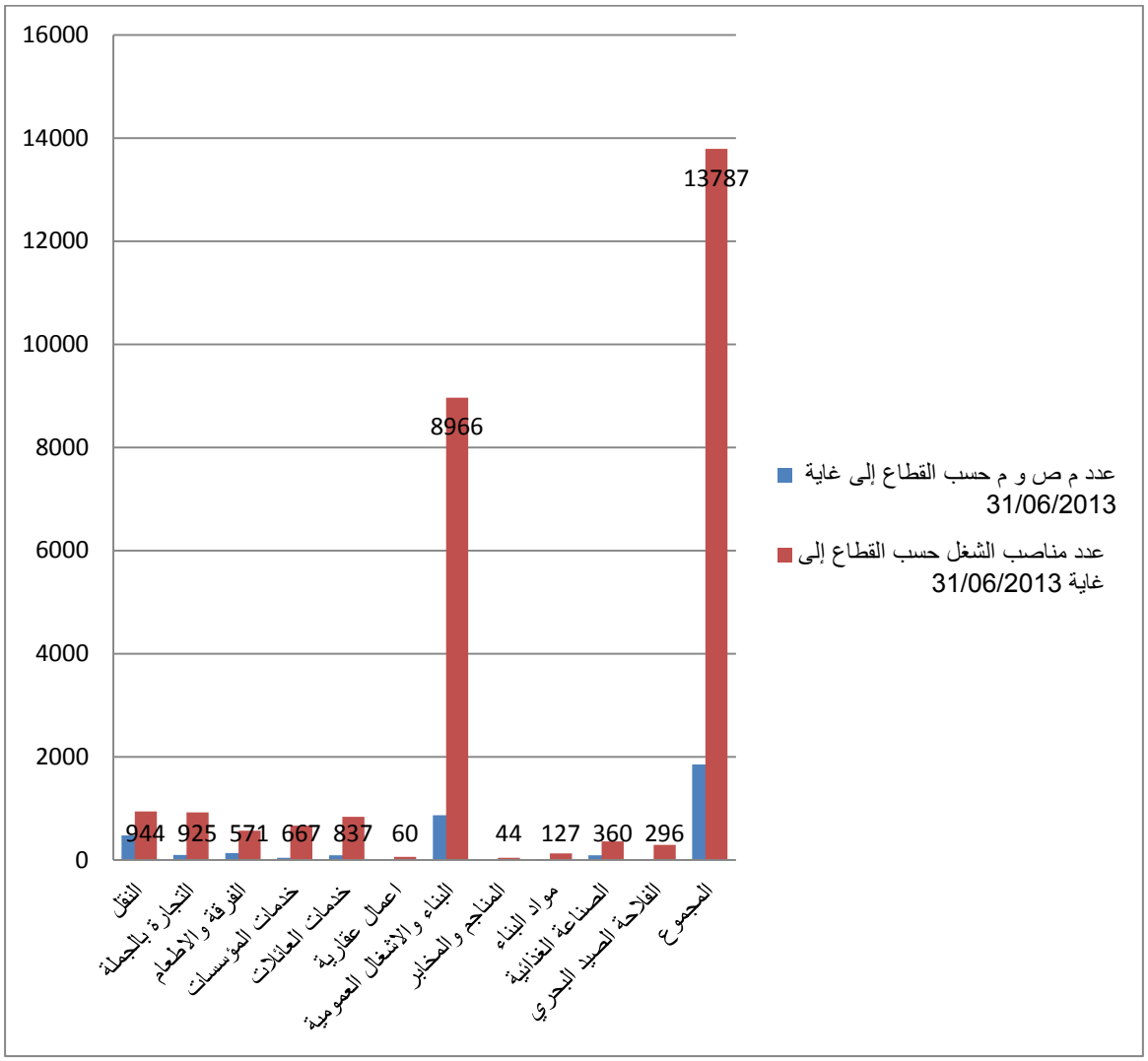

تحليل المعطيات:

[1] – بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار لولاية البيّض

من خلال الجدول رقم06 والرسم البياني رقم02 نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أغلبيتها من قطاع البناء والأشغال العمومية وتشغل أكبر عدد من العمال ، يليه قطاع الخدمات ثم النشاط الصناعي والفلاحي اللذان يعرفان نقص كبير بالولاية .

الجدول رقم 07: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل حسب قطاع النشاط إلى غاية 2014/12/31:[1]

قطاع النشاط	الفروع	عدد م ص و م	عدد مناصب الشغل
الخدمات	النقل	488	899
	التجارة بالجملة	109	935
	الفندقة والإطعام	151	613
	خدمات المؤسسات	43	686
	خدمات العائلات	98	855
	أعمال عقارية	05	77
البناء والأشغال العمومية	البناء والأشغال العمومية	885	9210
الصناعة	المناجم والمخابر	06	59
	مواد البناء	21	146
	الصناعة الغذائية	97	389
الفلاحة والصيد البحري	الفلاحة والصيد البحري	20	343
المجموع		**1923**	**14212**

[1] – بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار لولاية البيّض

المـؤسسات حسب قطاع النشاط لسنة 2014[1]

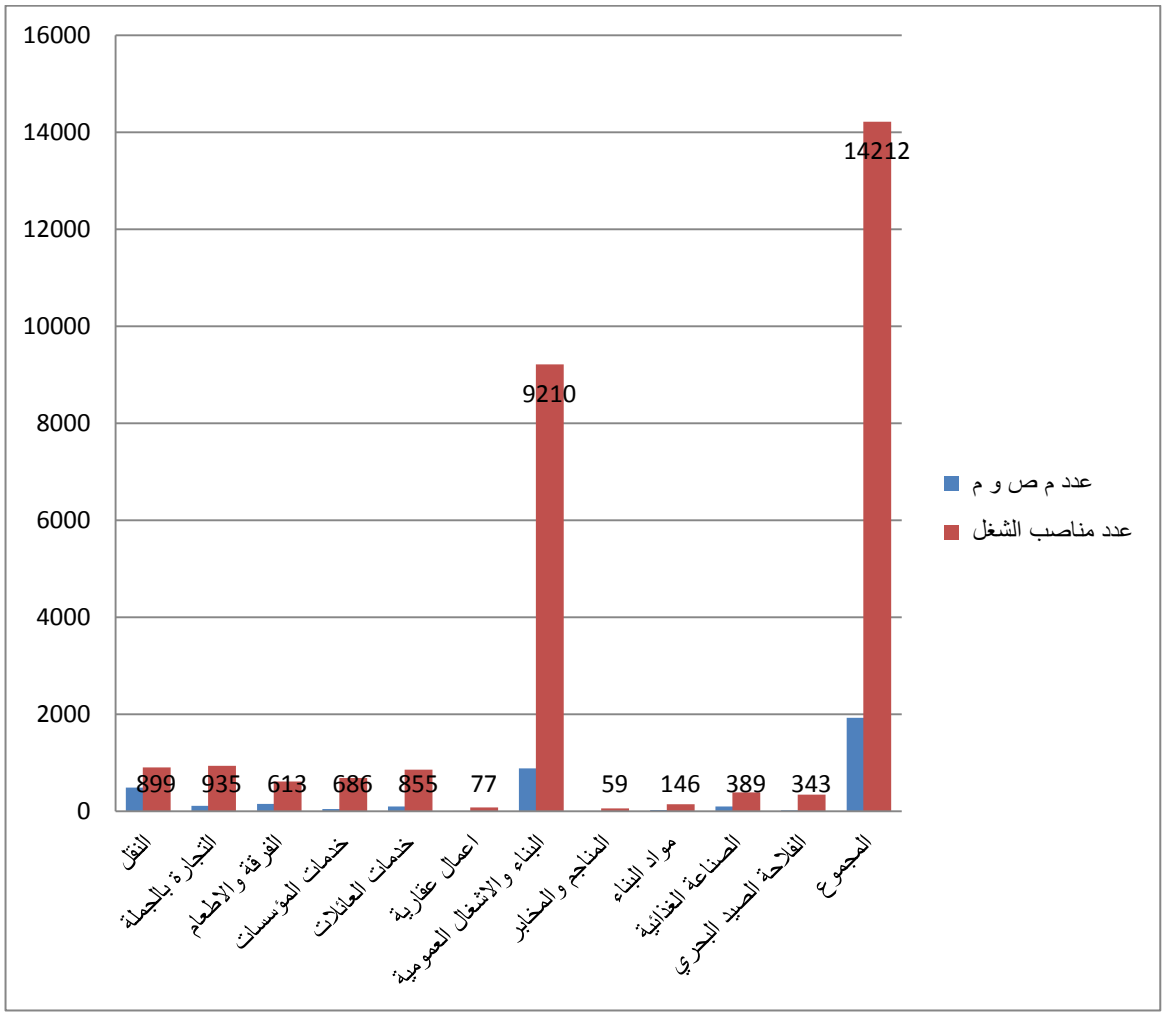

تحليل المعطيات :

[1] – بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار لولاية البيّض

من خلال الجدول رقم07 والرسم البياني رقم03 يتضح أن قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات في تزايد مستمر وتقدر قيمة الزيادة بـ 53 مؤسسة مما يرفع من مناصب الشغل.

في حين شهد قطاع الصناعة والفلاحة والصيد البحري زيادة ضئيلة ولكن يبقى يعرف نقص فادح بالولاية.

الجدول رقم 08 : عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل حسب قطاع النشاط إلى غاية 2015/03/31:[1]

قطاع النشاط	الفروع	عدد م ص و م	عدد مناصب الشغل
الخدمات	النقل	490	902
	التجارة بالجملة	109	935
	الفندقة والإطعام	182	619
	خدمات المؤسسات	49	696
	خدمات العائلات	103	868
	أعمال عقارية	05	77
البناء والأشغال العمومية	البناء والأشغال العمومية	890	9231
الصناعة	المناجم والمخابر	06	59
	مواد البناء	23	160
	الصناعة الغذائية	111	428
الفلاحة والصيد البحري	الفلاحة والصيد البحري	21	345
المجموع		**1959**	**14320**

[1] –بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البيّض

المؤسسات حسب قطاع النشاط لسنة 2015 [1]

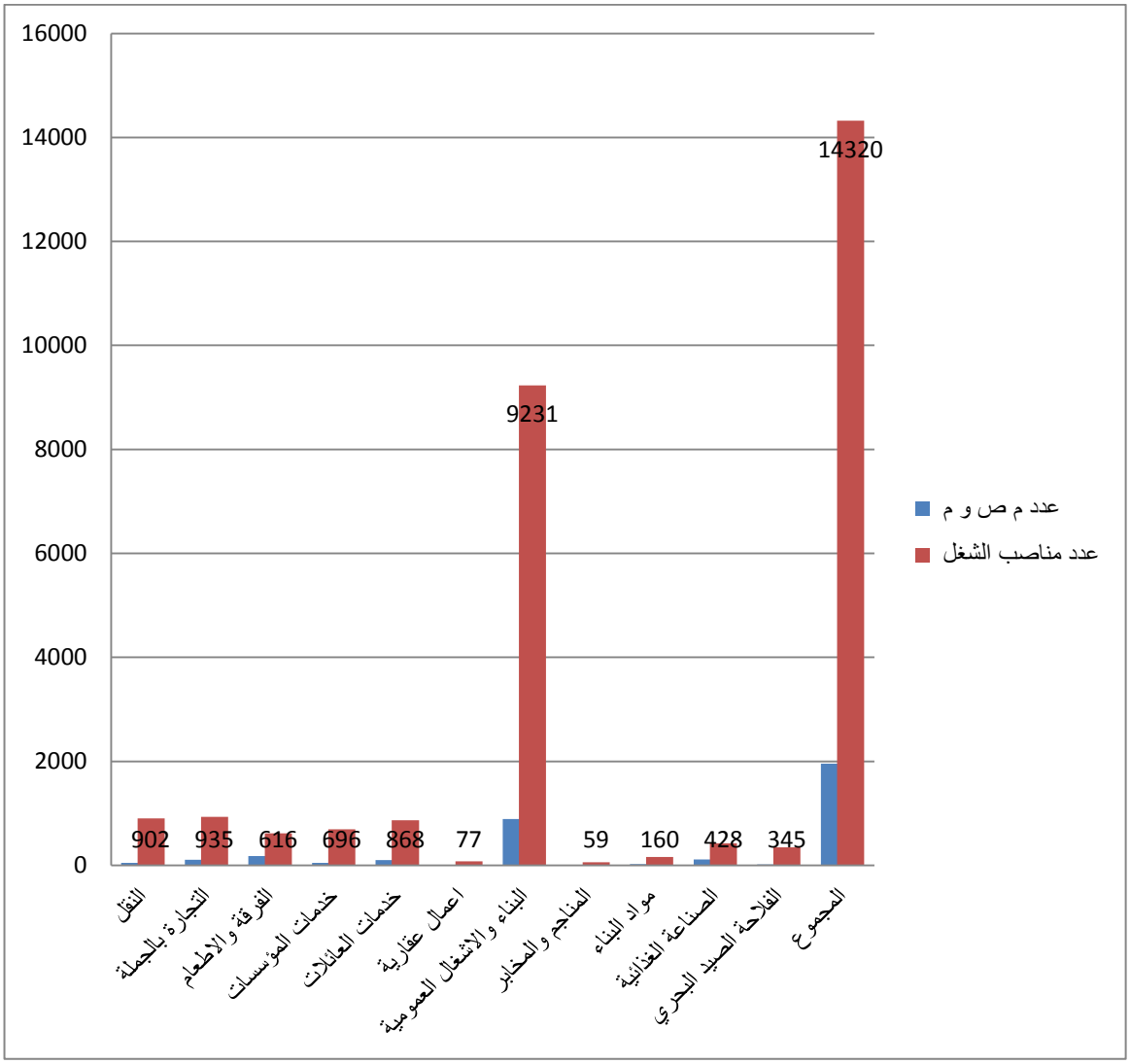

تحليل المعطيات :

[1] – بناء على المعلومات المقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار لولاية البيّض

من خلال الجدول رقم 08والرسم البياني رقم04 نلاحظ فرع نشاط البناء والأشغال العمومية يحتل المرتبة الأولى حيث وصل عدد المؤسسات سنة 2015 في هذا النشاط 890 مؤسسة وتم فتح 9231 منصب شغل ، ثم يليه فرع نشاط الخدمات في المرتبة الثانية ويعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية هو الأعلى مقارنة بالنشاطات الأخرى .

المبحث الثالث: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بولاية البيـــّض

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على ترقيتها يهدف إلى تحسين المردودية وتحقيق الأهداف الإنمائية المحلية والوطنية ،وخلال عملها تشوبها مجموعة من العراقيل تؤثر على سير عملها ففي هذا المبحث نحاول إبراز المشاكل التي تحول دون تحقيق أهدافها مع إعطاء بعض الاستنتاجات وتحديد مجموعة من الآفاق .

المطلب الأول:العراقيـــل التي تواجـهـــا

هناك مجموعة من العراقيل التي تحد من مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية ومن بينها

- غياب الأطر التنظيمية لمتابعة سير عمل هذه المؤسسات .
- غياب دور الرقابة وعدم الوقوف على مدى تقدم الانجازات.
- غياب التنسيق بين المديرية والقطاعات المتواجدة عبر البلديات .
- ضعف المواصلات بسبب ضعف شبكة الطرقات.
- عدم وجود التشاور والتحاور وغياب التكنولوجيا الحديثة.
- عدم الاهتمام بالمورد البشري ونقص الكوادر المؤهلة أي عدم إتباع سياسة الرجل المناسب في المكان المناسب.[1]

[1] – بناء على ما تم تقديمه من موظفي مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البيّض

المطلب الثاني: استنتاجات(تحليل الإحصائيات)

بعد الدراسة وتحليل الإحصائيات تم استنتاج إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بالولاية،لا يزال يعاني من تباعد في نسب النمو والتنمية والفعالية الاقتصادية حيث انه ينشط في فرعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية في حين الفروع الأخرى لاتزال تشهد ضعف كبير بالولاية مما يؤثر سلبا على التنمية ويمكن إرجاع هذا النقص إلى الأسباب التالية :

- تأثير التقلبات المناخية على الإنتاج الزراعي.
- قلة العتاد الفلاحي الضروري .
- عزلة بعض محليات الولاية و صعوبة نقل الإنتاج.
- عزوف الشباب عن بعض الأعمال مثل خدمة الأرض.
- تجمع بعض السكان في المدينة.
- التهميش الذي تشهده المنطقة من طرف السلطات المحلية.

المطلب الرابع: الآفاق

- مساعدة المستثمرين لتمكينهم من الاستفادة من مزايا اللجنة الولائية للمساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار وضبط العقار .
- توجيه الاستثمار إلى الصناعة وتشجيعها .
- القيام بأيام تحسيسية ودراسية للتعريف بمهام المديرية .
- إنجاز دليل الاستثمار الخاص بالولاية .
- استغلال مناطق النشاطات وتهيئتها للانطلاق في تسيير المشاريع.[1]

[1] منشور . **مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البيّض** . ص06

خاتمـة الفصـل:

لقد حاولنا في هذا الفصل تطبيق ما جاء في الدراسة النظرية حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية لولاية البيّض وتم التركيز على جانب الشغل وهذا راجع إلى الإحصائيات المقدمة في هذا الجانب.

وتطرقنا في هذا الفصل إلى إعطاء نظرة عامة حول المديرية تعريفها مهامها،الهيئات الداعمة ،العراقيل التي تواجهها بالإضافة إلى دورها في رفع معدلات التشغيل ،ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاول تطبيق السياسات الوطنية والدفع بعجلة التنمية غير انه لم يصل إلى المستوى المطلوب بسبب عدم نشاطه في جميع الفروع ،ولا يزال يشهد هذا القطاع ضعف كبير بالولاية.

خاتمة

خاتمـــة

من خلال هذه الدراسة حاولنا إعطاء حل للإشكالية المطروحة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية وما مدى تقييم هذا الدور بولاية البيض.

وما تم التطرق إليه في هذا البحث محاولة التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اهتمام جميع الدول والدول والهيئات به،بالإضافة إلى معرفة خصائص وإشكال هذه المؤسسات لتبيان ما يؤديه من دور هام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول ،ومن خلال هذا اعتمدنا على نماذج: نموذجين في الدول المتقدمة ونموذجين في الدول النامية بالإضافة إلى تبني سياسة التأهيل لغرض تحسين إنتاجيتها والرفع من مرد وديتها.

وتطرقنا إلى جانب التنمية وتم دراسته من الناحية المعرفية ومن خلال إبعاد مختلفة مادية ،اقتصادية ،سياسية واجتماعية فهي تهدف إلى إحداث تغييرات ايجابية .

وحاولنا تبيان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الدول المتقدمة والنامية ونظرا للتأثير الايجابي لهذه المؤسسات في تحقيق التنمية إلا أنها لا تخلو من المشاكل التي تعرقل مسار عملها،ولأن لكل مشكلة حل اقترحنا لهذا القطاع عدة حلول.

ومن خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى تبيان مدى نجاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر من خلال البعد الاقتصادي والاجتماعي وتوصلنا إلى أن هذه المؤسسات تلعب دور مهم ،حيث تعد مدخلا عاما في امتصاص البطالة وعاملا حاسما في زيادة الدخل القومي وفضاء للابتكارات والإبداعات وتكاملها مع المنشآت الصناعية الكبيرة.

بالإضافة إلى دراسة الهيئات الداعمة لتفعيل دورها كما أنها تعاني من عدة مشاكل وتم اقتراح مجموعة من الحلول لها.

كما قمنا بإسقاط الدراسة النظرية وتم تطبيقها على ولاية البيض كنموذج لدراسة الحالة،وحاولنا إعطاء نظرة عن المديرية بالإضافة إلى دورها في تحقيق التنمية وتم التركيز على جانب التشغيل وهذا نظرا للإحصائيات المقدمة في هذا المجال ،كما تم تقييم مدى مساهمة هذا القطاع في تحقيق التنمية بالولاية.

وبعد هذه الدراسة تم اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج التالية:

الفرضية الأولى: هناك عدة معايير تحدد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويرجع كل تعريف حسب التشريع القانوني لكل دولة ولها مجموعة من الخصائص تؤهلها إلى القيام بالدور الفعال وهذا ما يتفق عليه جميع الباحثين كما تواجهها مجموعة من المشاكل والعراقيل تحول دون تحقيق أهدافها.

تم التوصل إلى صدق الفرضية ،فمهما اختلفت التعريفات وتعددت المقاييس فإن ثمة خصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة ورغم الاختلافات ففي مجملها تتفق على الأهمية والدور التنموي الذي تلعبه في جميع المجالات ونظرا لما تكتسبه من خصائص فهي تؤهلها إلى القيام بالعملية التنموية المطلوبة،كما تواجهها مجموعة من العراقيل وهذا في ظل الانفتاح الاقتصادي من مشاكل إدارية وقانونية تحول دون تحقيق أهدافها.

الفرضية الثانية: التنمية عملية مستمرة ومعقدة قائمة على قواعد وإجراءات معيّنة ولها أبعاد اقتصادية ،سياسية ،اجتماعية.

استخلصنا صحة الفرضية فهي عملية مستمرة و معقدة قائمة على إجراءات ولها أبعاد اقتصادية،ثقافية واجتماعية وتتطلب جهد بشري وحكومي للوصول إلى الأهداف المرجوة.

الفرضية الثالثة: تعتمد الجزائر على جملة من السياسات والهيئات تمكّنها من الاستغلال الأمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يدفع بعجلة التنمية.

الجزائر اهتمت بهذا القطاع انطلاقا من التوجه الاقتصادي الذي تبنته منذ1989والمتمثل في توسيع نطاق المبادرة الخاصة وهنا تم إنشاء وزارة خاصة بالصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما اعتبر تحولا فعليا من السلطات العمومية نحو الاهتمام بهذا القطاع الذي أصبح يحتل أولوية في سلم اهتمام المؤسسات والبرامج

الاقتصادية في العالم وقد عملت السلطات العمومية الجزائرية على تسطير القوانين ووضع تشريعات لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتعاون مختلف الجهات الحكومية معها، كما أحدثت وزارات وآليات داعمة لها تشرف على تسييرها وإحصاءها وتعمل على تطويرها وتثمينها وتأهيلها من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني .

الفرضية الرابعة: لايمكن تعميم التجارب الدولية لاختلاف الظروف ولكن يمكن الاستفادة منها.

تمّ استخلاص صحة الفرضية انه لايمكن تعميم التجارب الدولية ولكن يمكن الاستفادة منها وهذا نظرا لاختلاف الظروف والإمكانيات.

الفرضية الخامسة: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البيض يلعب دورا رياديا في تحقيق التنمية وهذا لحاجة الولاية للمشاريع التنموية في جميع المجالات.

تمّ التوصل إلى عدم صدق الفرضية فهذا القطاع لا ينشط في جميع المجالات فقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البيّض ينشط بصفة رئيسية في مجال البناء والأشغال العمومية حيث يمتص نسبة كبيرة من البطالة وهذا راجع إلى وجود الكفاءات في هذا المجال بالإضافة إلى تضاريس وظروف المنطقة.

وما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة ما يلي :

رغم توجه الجزائر لسياسات اقتصادية قائمة على التشريع الاقتصادي كخيار إستراتيجي للتنمية وإدراك مدى فاعلية المؤسسات ص و م في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وقيامها بمبادرات تهدف إلى دعم هذا القطاع وإنشاء هياكل تهتم خصيصا بدعمها وتأهيلها ، إلا أن حصيلة هذه البرامج لم ترقى إلى تطلعات وطموح الجهات المعنية في الجزائر بسبب العوائق والصعوبات البيروقراطية والتنظيمية والتسويقية،وعدم الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري .

بالإضافة انه لا تزال تنقص مؤسساتنا الاقتصادية ثقافة عدم الاعتماد على الدولة من أجل المنافسة بنجاح وتطبيق الطرق التسييرية الناجحة التي تتماشى والظروف البيئية التي تعيش فيها المؤسسات والاستفادة من بعض التجارب الدولية وتوفير المحيط والدعم اللازم لتنمية هاته المؤسسات والعمل على تحقيق أهدافها .

وبناءا على ما تقدم من نتائج يمكن تقديم اقتراحات بإمكانها تحسين مرد ودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

- توظيف الكفاءات العلمية ذات الخبرة العملية وإتباع سياسة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب .
- وضع سياسات تتعلق بالمورد البشري لتنمية قدراته والرفع من كفاءاته .
- تعديل المنظومة القانونية والتشريعية والقضاء على البيروقراطية،ووضع لجان رقابة للوقوف على مدى تقدم الانجازات وتحقيق الأهداف المسطرة .
- إنشاء مراكز للتأهيل وأخرى للدراسات التقنية يشرف عليها خبراء عالميين تعتمد في عملها على التكنولوجيا المتطورة.
- العمل على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة والعمل عل تطور البحث العلمي.

قائمة المصادر والمراجع :

- **باللغة العربية :**

- القرآن الكريم

1- المراسيم التنفيذية والمنشورات :

2- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1417 – 08 سبتمبر 1996 م المتضمن إنشاء الوكالة المتعلق بتحديد مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وقوانينها .

3- المرسوم رقم 96 – 438 المؤرخ في 07 / 12/ 1996 ، **والمتعلق بإصدار نص تعديل الدستور** المواد 31-37 .

4- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01 / 18 الصادر في01 /12/ 2001 عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المواد : 04-05-06-07 .

5- منشور **مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البيض**

6- منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، فرع ولاية البيض 2003 .

7- نشرية المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 20 الصادرة في 2011

8- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . **سلسلة الإحصائيات والجداول** . نوفمبر 2013 رقم 23 .

9- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البيض 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015 .

10– أحمد رحموني **. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة ـ** المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2011

11- أحمد مصطفى خاطر **ـ تنمية المجتمعات المحلية ، الإتجاهات المعاصرة ـ** الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2005

12- أحمد وهيان **. التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ـ** دار الجامعية الإبراهيمية ، الإسكندرية 2003

13- إلهام فخري طليلة **. التسويق في المشاريع الصغيرة (مدخل إستراتيجي) .** دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009

14- -أمين ع العزيز حسن **. إدارة الأعمال .** دار قباء للنشر والتوزيع القاهرة ، 2001

-أيمن علي عمر . **إدارةالمشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن** ـ الدار الجامعية الإبراهيمية للنشر والتوزيع .

15- توفيق ع الرحيم يوسف حسن . **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**. دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ط 1 ، 2002 .

16- جابر أحمد بسيوني ، محمد محمود مهدلي **. التنمية الإقتصادية (مفاهيم نظريات ، تطبيقات)ـ** دار الوفاء ، للنشر والتوزيع والطباعة ، الإسكندرية ط 1، 2012

17- جهاد عبد الله عفانة ، قاسم موسى أبو عبيد **. إدارة المشاريع الصغيرة .** داراليازوري للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، الطبعة العربية ، 2004

18- حسين عبد المطلب الأشرج . **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية**. ط 1 ، 2009 ، الإمارات العربية

19- داخبابة عبد الله **. مؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة .** دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع ، الإسكندرية 2013 ،

20- رشاد أحمد ع اللطيف **. أساليب التخطيط للتنمية .** المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية 2002

21- سعد عبد الرسول محمد **ـ الصناعات الصغيرة كمدخل للتنمية المحلية .** المكتب العلمي للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ،1998

22- سمير علام – **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة** – الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة

- سهير حامد **. إشكالية التنمية في الوطن العربي .** الأردن ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2007

23- عبد الحليم الزيات **. التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي .** دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع ، 2002

24- عبد الرحمن يسرى أحمد **ـ تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها ـ** الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر 1996

25- عبد العزيز صالح بن ميتور **ـ أصول ومبادئ الإدارة العامة ـ** دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان 2000.

26- عبد القادر محمد عبد القادر عطية**ـ اتجاهات حديثة في التنمية .** دار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2003..

- عبد المطلب عبد المجيد **. التمويل المحلي والتنمية المحلية .** القاهرة دار الجامعية للنشر والتوزيع 2001

27- فايز النجار،عبد الستار محمد علي**ـ الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة ـ** دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ،ط 1 2006

28- فتحي أبو السيد احمد . **الصناعات الصغيرة دورها في التنمية .** مؤسسة شباب الجامعية الإسكندرية ،

29- فلاح حسن الحسيني **- إدارة المشروعات الصغيرة مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز .** دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان، ط1 ، 2006 ،

30- كاسر نصر المحروس –سقفي ناجي جواد **. إدارة المشروعات الصغيرة .** دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان 2000 ، ص 34 .

31- كاظم الحبيب **. مفهوم التنمية الاقتصادية .** دار الغزالي للنشر والتوزيع 1989

32- ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي **. المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية .** دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن عمان ، ط1 ، 2012 ، 1433

33- ماجدة العطية **. إدارة المشروعات الصغيرة .** دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، ط 1، 2004

34- ماهر حسن المحروق ، إيهاب مقابلة **- المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتها -** عمان الأردن ، 2006

35- مجد الدين خمش **. الدولة والتنمية في إطار العولمة .** دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط 1 ، 2004 ،

36- محمد شفيق. **التنمية والمشكلات الإجتماعية .** المكتب الجامعي الإسكندرية 1999

37- محمد صفوت قابل **- نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية -** دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 2008

38- محمد محروس إسماعيل **. اقتصاديات الصناعة والتصنع .** مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1991

39- محمد مصطفى **. دور الاتصال والإعلام في التنمية الشاملة -** المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع 1999

40- مدحت القريشي . **التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** . دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن عمان ، ط 1

41- مهدي حسن زويلف ،سليمان أحمد اللوزي . **التنمية الإدارية والدول النامية** . دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان 1993

42- نبيل جواد . **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** . المؤسسة الجامعية للدراسات مجد ، بيروت ط 1 ، 2007

43- هالة محمد لبيب . **إدارة المشروعات في الوطن العربي** . بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية مصر 2011،

44- هايل عبد المولى طشطوش . **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية** – دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط 1 ، 2012 ، 1433هـ.

45- **إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة** . ، الكتاب الأبيض للحكومة ، دار الحقائق للطباعة والنشر والتوزيع ، سنة 2007.

46- **الصناعة الجزائرية رهانات وأفاق** . وزارة الاتصال المركز الوطني الوثائق الصحافة والإعلام ، مارس 2011

4-المذكرات :

47- ابتسام بوشريط . **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** . رسالة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009 ، 2010

48- أحلام فرج الله . **طرق وأساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإسلامي** . رسالة ماجستير سطيف 2008 .

49- برجي شهرة زاد . **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ** شهادة ماجستير تلمسان 2011 – 2012

50- دانو سعيد عماد . **إستراتيجية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة المؤسسة الجزائرية .** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة تلمسان 2007 – 2008

51- رابح خوني- حساني رقية . **أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .** الدورة التدريبية حول تمويل pme وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، سطيف 25 – 28 ما ي2003

52- زويتة محمد صالح . **أثر التغييرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .** شهادة ماجستير الجزائر 2009 – 2010

53- شعيب أتشي. **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأرو الجزائرية .** رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر 2007 ، 2008 .

54- العايب عبد الرحمان . **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية في ظل تحديات التنمية المستدامة .** مذكرة نيل شهادة دكتوراه 2010 ، 2011

55- مرزوقي نوال . **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الأيزو .** رسالة ماجستير ، اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة سطيف 2009 – 2010

56- نادية فويقع . **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية حالة الجزائر .** رسالة ماجستير 2000 – 2001 جامعة الجزائر .

5-المجلات :

57- أبحاث اقتصادية وإدارية **ـ الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .** جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد 03 ، جوان 2008 .

58- أمحمد حميدوش . **مراكز التسهيل**. مجلة فضاءات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 02 ، مارس 2003

59- آيت عيسى **. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أفاق وقيود ـ** مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 06

60- سليمة غدير أحمد **. تأهيل المؤسسات الصغيرة لبرنامج ميدا دراسة تقيمية .** مجلة الباحث العدد 09 ورقلة الجزائر 2011

61- سهام عبد الكريم **ـ سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PMEII .** مجلة الباحث جامعة البليدة الجزائر

62- عبد الرحمان بن عنتر ، عبد الله بن وناس . **مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية** . مجلة أبحاث روسيكادا ، العدد 01 ، جامعة سكيكدة

63- عبد اللطيف بلغرسة **. أثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسات ـ** آلاف مجلة العلوم الاقتصادية . جامعة منتوري قسنطينة العدد 01 ، 2001

64- علوني عمار **ـ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية** . مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 10 لسنة 2010 .

65- كمال دمدوم **. دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج بين الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية .** مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد 02 ، الجزائر، 2000

66- المجرن عباس علي **. الصناعات الصغيرة في الكويت .** المجلة العربية للعلوم الإدارية جامعة الكويت ، المجلد 07 العدد 02 ، ماي 2002

67- **مجلة الصناعات الجزائرية ، رهانات وأفاق** ـ العدد 19 ، المركز الوطني للصحافة والإعلام ،مارس 2011 ،

68- **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** . جامعة فرحات عباس سطيف ،العدد 02 ،سنة 2004،

69- محمد ع . **الجزائر قبلة الصناعات العربية الصغيرة والمتوسطة** ـ ملتقى عربي يوم 14 – 15 مارس 2010، مجلة الأبحاث الإقتصادية العدد 21 ، مارس 2010،.

70- منى مسغوني . **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ـ مجلة الباحث كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، رقم 10 ، 2012 .

71- نجيب عاشوري . **إنشاء مجلس وطني إستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ـ مجلة فضاءات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 01 ، مارس 2002

6- **الملتقيات :**

72- إبراهيم توهامي . **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر** ـ الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة يومي 13 – 14 أفريل 2008 .

73- أحمد فتحي صقر –**واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الإقتصادية** – ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي 18-22 جانفي 2004 ،القاهرة جمهورية مصر العربية .

74- بن حبيب عبد الرزاق ، وعطا الله الحسن . **تأهيل المؤسسات الجزائرية في ضوء تجارب دول أخرى** . مداخلة ضمن ملتقى أفاق انضمام الجزائر داخل منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوربي والمنظمة العالمية للتجارة جامعة وهران يومي 27/26 ماي 2007 .

75- بوقموم محمد . **إضاءات على بعض التجارب العالمية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .** كلية العلوم الإقتصادية ، قالمة .

76- صالح صالحي . **أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري .** ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي (الإشكاليات وآفاق التنمية) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة 12 – 18 يناير 2004

77- ضحاك نجية ، . **المؤسسات ص و م بين الأمس واليوم آفاق تجربة الجزائر .** الملتقى الدولي متطلبات تأهيل ا لم ص و م في الدول العربية ،يومي 17 – 18 أفريل 2006 ، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف الجزائر،

78- طيار أحسن شلالي عمار **. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل ترقيتها** الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر ، 27 – 28 أفريل 2008 ، جامعة الشلف

79- طيب لحيلح – **دور المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي الجزائر ، تونس ، المغرب** –الملتقى الدولي ،جامعة الدول العربية جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 17 – 18 أفريل 2006

80- كمال رزيق ، بوزعرور عمار**. التصحيح الهيكلي وأثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر .** تقرير الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية جامعة سطيف 2001 .

81- **الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية .**4 – 5 ديسمبر 2006 ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس

82- نعرورة بوبكر **. واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .** الملتقى الوطني يوم 05 / 06 ماي 2013 جامعة الوادي

83- نعيمة برودي- **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية** -الملتقى الدولي ،جامعة حسبية بن بوعلي ، الشلف يومي 17 و 18 أفريل 2006

7-المواقع الالكترونية :

84- http://www.wlebarmg.gov.lb/at/1ews

85- http://www.pmeartz-dz-org

86- http ://www.arab.api.org/develop-pdf-

87- www.pmeart-dz-org

88- www.Economy .gov.eg

89- www.workdbank.dz/org

90- http://www.shams .pal.org

- باللغة الفرنسية :

91- Michel marchsray et calette foureade gestion de la pme / pmi – op –

92- Article 6.7 loi n 01 – 03 du 20/08/2001 (andi) texte régissant le développement de l'investissement on algérie .

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري	55
02	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مابين 2014/2008	61
03	تطور الناتج الداخلي الخام (2008-2012) الوحدة مليار دينار جزائري	68
04	تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات 2008-2013	70
05	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل حسب قطاع النشاط إلى غاية 2012/09/30	93
06	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل حسب قطاع النشاط إلى غاية 2013/06/31	95
07	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل حسب قطاع النشاط إلى غاية 2014/12/31	97
08	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل حسب قطاع النشاط إلى غاية 2015/03/31	99

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	- الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	88
02	- المؤسسات حسب قطاع النشاط لسنة 2012 .	94
03	- المؤسسات حسب قطاع النشاط لسنة 2013	98
04	- المؤسسات حسب قطاع النشاط لسنة 2014	98
05	- المؤسسات حسب قطاع النشاط لسنة 2015	100

فهرس المحتويات

التشكرات	
إهداء	
مقدمة عامة	8-1
الفصل الأول: إطار نظري حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في تحقيق التنمية.	
المبحث الأول: إطار مفاهيمي ونظري حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	10
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	11
المطلب الثاني : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	19
المطلب الثالث : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	22
المطلب الرابع :سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	24
المبحث الثاني: إطار نظري حول التنمية.	28
المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية.	28
المطلب الثاني: مفهوم التنمية.	32
المطلب الثالث: أبعاد التنمية.	34
المطلب الرابع: أنواع التنمية.	37
المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية.	42
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية.	42
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية.	46

المطلب الثالث: المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	49
المطلب الرابع: الحلول المقترحة لمواجهة العراقيل.	51
خاتمة الفصل	52
الفصل الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتفعيل التنمية في الجزائر	
المبحث الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشأنها و تطوّرها	54
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري.	54
المطلب الثاني: نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	55
المطلب الثالث: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2008-2014	61
المطلب الرابع: الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	63
المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الجزائرية 2008-2013	67
المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.	68
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية.	70
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية.	73
المطلب الرابع: المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .	76
المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	79
المطلب الأول: التجربة الإيطالية.	79
المطلب الثاني: التجربة اليابانية .	80
المطلب الثالث: التجربة الهندية.	81
المطلب الرابع : التجربة الكورية .	82

خاتمة الفصل	84
الفصل الثالث: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البيّض.	
المبحث الأول: عموميات حول المديرية.	86
المطلب الأول: التعريف بالمديرية.	87
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي.	87
المطلب الثالث: هياكل القطاع.	89
المبحث الثاني:دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالبيّض	91
المطلب الأول :الهيئات الداعمة	91
المطلب الثاني: مهام المديرية	92
المطلب الثالث:دور مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية البيّض في التشغيل 2012 – 2015	93
المبحث الثالث:تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بولاية البيّض	101
المطلب الأول:العراقيل التي تواجهها	101
المطلب الثاني: استنتاجات(تحليل الإحصائيات)	103
المطلب الثالث: الآفاق	102
خاتمة الفصل	103
خاتمة	105
قائمة المصادر والمراجع	
قائمة المحتويات	

فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
الملخـــص	

الملخص:

شكلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوقت الراهن إحدى دعائم التنمية الأساسية لاقتصاد أي دولة والخيار الإستراتيجي والبديل أمام الدول المتقدمة و النامية وذلك لما لها من أهمية بارزة تؤهلها لتوسيع القاعدة الاقتصادية والنمو الاجتماعي والسياسي وتحقيق الأهداف الإنمائية وخلق مناصب شغل وتجسيد التكامل في جميع المجالات وتحقيق المشاريع الاستثمارية .

تعمل الجزائر كغيرها من الدول للنهوض بهذا النوع من المؤسسات خلال إعداد مخططات إستراتجية تهدف من خلالها إلى تحقيق تنمية شاملة على مستوى كل التراب الوطني .

وتعتبر ولاية البيّض من إحدى المقاطعات التي تسعى جاهدة إلى تحقيق التنمية المحلية من والمشاركة في إحداث تنمية وطنية وذلك من خلال الوقوف على تجسيد البرامج المخططة الولائية و الوطنية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإستثمار في جميع الموارد المادية والبشرية .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التنمية ، المخططات الإستراتجية.

Résumé :

l'entreprise de moyen et macro structure présente un facteur principal pour le développement économique, ainsi elle est une tendance stratégique pour concurrencer les pays développé ou cour du développement, son rôle pour la qualification et l'expansion de la base économique et l'accroissement social et politique, elle permet de constater les objectifs du développement et la création des postes de travail et la concrétisation se la complément en tout les domaines plus l'apparition des projets d'investissement.

L'Algérie parmi les autres pays, elle bosse par la renaissance de cette tendance économique a partir de la planification stratégique elle vise le développement générale et durable au idéal du territoire national.

la wilaya d'el bayadh est zone s'achemine vers un de développement économique et la participation dans la développement de l'Algérie, l'incarnation des projets planifies se la wilaya et national relatif aux entreprise de moyen et macrostructure et l'investissement dans les ressources matérielles et humaine.

Les mots clés :

Entreprise macro et moyen structure- développement- les plans stratégiques.